



الموضوع

دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة (2011 – 2018)
- وكالة جامعة بولاية الوادي -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذة المشرفة :

إعداد الطالبة :

* الدكتورة بن سماعيل حياة

■ غديوي يمينة

السنة الجامعية: 2018-2019



الموضوع

دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة (2011 – 2018)
- وكالة جامعة بولاية الوادي -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ المشرف :

إعداد الطالبة :

* الدكتورة بن سماعيل حياة

■ غديوي يمينة

السنة الجامعية: 2018-2019

يارب

يارب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا باليأس إذا أخفقت

يارب ذكرني دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

فإذا أعطيتني علما فلا تأخذ تواضعي

وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي

وإذا أسأت إلى الناس فامنحني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء الناس إلي فامنحني شجاعة العفو يارب .

إهداء

احمد الله عز وجل واشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة

والصبر ووفقني في انجاز هذا العمل المتواضع الذي اهديه إلى:

من تألمت قبل ألمنا وفرحت قبل فرحنا، إلى من أيقظت ليها لراحتنا

وسهرت على سعادتنا وحلمت دوما أن نكون في أعلى المراتب

* أمي الغالية *

أنت اعز وأحب إنسان في الوجود الذي منحتنا كل الحب والحنان

إلى الذي كان نعم الأب و الصديق.

و الذي تمنى أن يراني في مثل هذا اليوم إليك انحنى إرضاء و أقول شكرا لك

* أبي الغالي *

واهدي هذا العمل إلى أحب الناس إلى قلبي و الذين اعتبرهم نعمة من الله عز وجل

إخوتي الأعزاء كل واحد باسمه و كمال بن عوالي حفظهم الله

والى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة صادقة.

يمينة

الشكر والتقدير

الحمد لله أستعينه واشكره واهتدي به، الذي يسر لي أمري

فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته واصلي واسلم على خير خلقه

محمد عليه أفضل الصلوات و التسليم

أتوجه بالشكر الجزيل و باسمي عبارات التقدير و الاحترام إلى كل أفراد عائلتي خاصة

والداي و إخوتي كما أتقدم بالشكر لكل الأصدقاء و رفقاء الدرب

و أتوجه بجزيل شكري و امتناني إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة بن سماعيل حياة التي

لم تبخل عليا بالتوجيهات و النصائح حفظها الله وجزاها كل خير

كما أقدم شكري المسبق للجنة التحكيم لقبولهم على مناقشة مذكرتي

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى كمال بن عوالي حفظه الله ورعاه

و أتقدم بالشكر أيضا إلى كل موظفي مكتبة كلية العلوم الاقتصادية

والى كل يد كريمة أمدتني بالعون و كل من ساهم ولو بحرف واحد لرفع معنوياتي

وكل من لم يبخل علي بالنصيحة و التوجيه و كل من أعانني ولو بكلمة طيبة

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة العلوم الاقتصادية الذين أناروا عقولنا.

يمينة

ملخص الدراسة

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية ، فباعتبارها أداة تستخدمها السلطة النقدية لتسيير و ضبط السيولة النقدية في الاقتصاد وفقا لأهدافها المسطرة بما يتماشى و الأوضاع الاقتصادية ، فقد عالجت هذه الدراسة تحليل أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة البنكية لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة جامعة ، و باستخدام المنهج الوصفي و التحليلي تم تشخيص واقع فائض السيولة لدى هذا البنك ، كما تم عرض و تقييم أدوات السياسة النقدية المستخدمة في مواجهة فائض السيولة

حيث كانت الإشكالية مصاغة بالشكل التالي : ما فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية ؟ و كان في هذه الدراسة ثلاثة فصول تناول الفصل الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة و تعرض الفصل الثاني العلاقة بين متغيرات الدراسة و أتممت الدراسة بفصل ثالث ميداني يحمل موضوع دراسة ميدانية لدور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة جامعة ، و بإسقاط الجانب النظري على الواقع في البنك محل الدراسة توصلت إلى نتائج غاية في الأهمية أوجزها في :

من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية ، حيث تقوم السلطة النقدية بتباعد إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الادوات المتاحة من مباشرة و غير مباشرة لبلوغ هذه الأهداف ، بالإضافة إلى أن أداة معدل الخصم لم تكن فعالة و نشطة منذ بداية فائض السيولة أما أداة استرجاع السيولة ، تسهيله الوديعة المغلة للفائدة و أداة الاحتياطي القانوني كانت فعالة و نشطة في تعقيم فائض السيولة .

الكلمات المفتاحية : أدوات السياسة النقدية ، السيولة ، السلطة النقدية .

Sommaire

La politique monétaire est considérée un des piliers de base qui sous-tend la politique économique , en tant qu'outil utilisé par l'autorité monétaire gérer et contrôler la liquidité dans l'économie conformément aux objectifs fixés en phase avec les conditions économiques , cette recherche portait sur l'analyse de instruments de politique monétaire à la lumière de l'excédent de liquidité bancaire avec la banque agricole et l'agence de développement rural , en utilisant l'approche descriptive et analytique l'excédent de liquidité de la banque a été diagnostiqué , les outils de politique monétaire utilisés pour remédier à l'excès de liquidité ont également été présentés et évalués , grâce à cette étude j'ai constaté que l'instrument du taux d'actualisation n'était plus efficace depuis le début de l'excédent de liquidité

Ou le problème a été formé comme suit : l'efficacité des outils de politique monétaire pour obtenir les liquidités nécessaires dans les banques commerciales ? dans cette étude , il y avait trois chapitres le premier chapitre traitait du cadre théorique des variables de l'étude ,le deuxième chapitre présente la relation entre les variables de l'étude ,l'étude a été complétée par une troisième étude de terrain sur le rôle des outils de politique monétaire dans la réalisation des liquidités nécessaire à la banque de l'agriculture et de développement rural et abandonner le coté théorique de la réalité de la banque étudiée a atteint les résultats les plus importants résumés dans :

parmi ses objectifs est de réaliser la liquidité nécessaire dans les banques commerciales , lorsque l'autorité monétaire suit une certaine stratégie en utilisant divers outils disponibles directement et indirectement pour atteindre ces objectifs ,

plus le dépôt de dépôt d'intérêt et outil de réserve légale ils étaient actifs et actifs dans la stérilisation de l'excès de liquidité .

Les mots clés : outils de politique monétaire , liquidité , pouvoir d'achat .

Sommaire

La politique monétaire est considérée un des piliers de base qui sous-tend la politique économique , en tant qu'outil utilisé par l'autorité monétaire gérer et contrôler la liquidité dans l'économie conformément aux objectifs fixés en phase avec les conditions économiques , cette recherche portait sur l'analyse de instruments de politique monétaire à la lumière de l'excédent de liquidité bancaire avec la banque agricole et l'agence de développement rural , en utilisant l'approche descriptive et analytique l'excédent de liquidité de la banque a été diagnostiqué , les outils de politique monétaire utilisés pour remédier à l'excès de liquidité ont également été présentés et évalués , grâce à cette étude j'ai constaté que l'instrument du taux d'actualisation n'était plus efficace depuis le début de l'excédent de liquidité

Ou le problème a été formé comme suit : l'efficacité des outils de politique monétaire pour obtenir les liquidités nécessaires dans les banques commerciales ? dans cette étude , il y avait trois chapitres le premier chapitre traitait du cadre théorique des variables de l'étude ,le deuxième chapitre présente la relation entre les variables de l'étude ,l'étude a été complétée par une troisième étude de terrain sur le rôle des outils de politique monétaire dans la réalisation des liquidités nécessaire à la banque de l'agriculture et de développement rural et abandonner le coté théorique de la réalité de la banque étudiée a atteint les résultats les plus importants résumés dans :

parmi ses objectifs est de réaliser la liquidité nécessaire dans les banques commerciales , lorsque l'autorité monétaire suit une certaine stratégie en utilisant divers outils disponibles directement et indirectement pour atteindre ces objectifs ,

plus le dépôt de dépôt d'intérêt et outil de réserve légale ils étaient actifs et actifs dans la stérilisation de l'excès de liquidité .

Les mots clés : outils de politique monétaire , liquidité , pouvoir d'achat .

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
86	رزمة المقابلة 1 و 2 و 3 و 4	01
87	رزمة المقابلة 5 و 6 و 7 و 8	02
88	رزمة المقابلة 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14	03
92	إجمالي الودائع البنكية المودعة لدى البنك خلال الفترة 2011 - 2018	04
92	إجمالي القروض البنكية الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة 2011 - 2018	05
93	تطور فائض الودائع البنكية على القروض البنكية خلال الفترة 2011 - 2018	06
94	نسب الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2011 - 2018	07
96	نسب امتصاص السيولة بحسب كل نوع من الأدوات خلال الفترة 2011 - 2018	08

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	ملخص لتأثير عمليات السوق المفتوحة على عرض النقود و سعر الفائدة	01
65	تقييم السياسة النقدية	02
70	الوكالات التابعة لفرع بسكرة	03
71	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة جامعة	04

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
113 – 112	رزمة مقابلة	الملحق 01
114	تحكيم استثمار مقابلة	الملحق 02
115	استثمار مقابلة بعد التحكيم	الملحق 03
116	الودائع المودعة لدى البنك	الملحق 04
117	إجمالي القروض البنكية	الملحق 05
118	إجمالي الودائع و القروض لسنة 2017 + 2018	الملحق 06
121 – 119	إجمالي الودائع و القروض لسنة 2015 + 2016	الملحق 07

المقدمة العامة

الفصل الاول

الاطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد :

السيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب البنك إلى تصفية بعض أمواله غير السائلة و بذلك يمكن القول بان السيولة التامة تمثل عنصر الحماية و الأمان بالنسبة للبنك ، و يرى البعض أن سيولة البنك عبارة عن قدرته على مقابلة التزاماته فوراً من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل و بسرعة و بدون خسارة في القيمة و لهذا تحتفظ البنوك بحد أدنى من النقدية بخزينة البنك و ودائع لدى البنك المركزي حيث يعتبر الأخير المقرض للبنوك في حالة صعوبة تدبيرها لموارد نقدية لمقابلة التزاماتها و ذلك بتحويل أصل من الأموال إلى البنك المركزي كإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول الذي يشمل المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني : ماهية السيولة البنكية

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية و ذلك كونها تشكل إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد ، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ على تضخم معتدل و تحقيق التوازن بين أطراف ميزان المدفوعات أيضا التخلص من البطالة و الوصول إلى مستوى ملائم من حيث الإنتاج و العمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الادوات ، الوسائل و الصلاحيات المتاحة للسلطات المختصة بتنفيذها فهي بطبيعتها تحرص على الاهتمام بأبعاد المربع السحري .

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية

باعتبار السياسة النقدية فرع من العلوم الاقتصادية و بالتالي تختلف مفاهيمها من فترة لأخرى حسب الظروف فانه لا يمكن إعطاء تعريف موحد للسياسة النقدية و هو ما برز في تعاريف الاقتصاديين المختلفة فمنهم من عرفها على أساس أدواتها ومنهم من ربط مفهومها بأهدافها و اتجه آخرون للتركيز على عناصرها و دورها في الرقابة و أهم التعاريف التي يمكن ذكرها هي :

- هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الادوات النقدية (عرض النقود، سعر الفائدة، أدوات الائتمان و سعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار و التوازن النقدي ، و استقرار المستوى العام للأسعار ، و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي .¹

- و يعرفها آخر بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه، بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة .²

- و تعرف أيضا بأنها التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة، أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة³، ويعرفها آخر بأنها إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة .⁴

¹ . علي كنعان ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2012 ، ص : 452 .

² . احمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود و المصارف ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص : 272 .

³ . مصطفى النشوتي ، السياسات النقدية و المصرفية ، ط 2 ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، 1984 ، ص : 239 .

⁴ . عبد المنعم سيد علي ، اقتصاديات النقود و المصارف ، الأكاديمية للنشر ، الأردن ، 1988 ، ص : 372 .

- وهناك من عرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها في إدارة النقد و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد من اجل تحقيق أهداف معينة¹.
- ومن هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض إدارة كل من النقود والائتمان و الرقابة عليها و تنظيم السيولة العامة في الاقتصاد و التأثير عليها و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تهدف إليها الحكومة أي تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للمعروض و لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد .
- كما يجب الملاحظة من هذا التعريف الموسع أن السياسة النقدية تضم مجموعة من الخصائص وهي :²
 - الإجراءات و الأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية ؛
 - السلطات النقدية الوحيدة التي لها الحق و الصلاحية في القيام بالإجراءات النقدية ؛
 - تستعمل هذه الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية و التأثير على سلوك الأعوان البنكية ؛
 - تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية كالحفاظ على الاستقرار و التوازن النقدي .

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

حتى يتم تحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي لتحقيق أهداف نهائية للسياسة النقدية يتطلب تحديد أهداف أولية كحلقة بداية ثم أهداف وسيطية و هي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن مراقبتها و إدارتها للوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير مباشرة على الناتج المحلي و مكوناته .

1 . الأهداف الأولية :

تمثل نقطة البداية في إستراتيجية السياسة النقدية ، و هي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة ، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات

¹ . جمال لعامرة ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص : 86 .

² . نفس المرجع ، ص : 87 .

البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة¹ ، و هي تتكون من مجموعتين من المتغيرات :

1.1. مجاميع الاحتياطات النقدية :

تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية و احتياطات الودائع الخاصة ، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور وتحتوي هذه الأخيرة الأوراق النقدية و النقود المساعدة ونقود الودائع كما تتكون القاعدة النقدية كذلك من الاحتياطات البنكية التي تتضمن الاحتياطات الإجبارية و الإضافية وكذا النقود الجاهزة في خزائن البنوك ، أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الكلية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي و الودائع في البنوك الأخرى².

القاعدة القانونية = النقود المتداولة لدى الجمهور + الاحتياطات البنكية

الاحتياطات المصرفية = الاحتياطات الإجبارية + الاحتياطات الإضافية + النقود الجاهزة في خزائن

احتياطات الودائع الخاصة = الاحتياطات الكلية - الاحتياطات الإجبارية

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة ؟ و أصبح لكل منها مؤيد ومعارض ، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجاميع الاحتياطات الأخرى كهدف أولي و انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط ، و يتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع

¹ . صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية المفهوم ، الأهداف ، الأدوات ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2005 ، ص : 124 .

² . خديجة سنوسي ، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر 2000-2013 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم

الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2014 - 2015 ، ص : 26 .

المذكورة ، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط ، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي¹.

2.1. ظروف سوق النقد :

تعبّر عن المجموعة الثانية من الأهداف الأولية و التي تضم الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى ، التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية ، وبصفة عامة تتمثل ظروف سوق النقد في قدرة المقترضين و موافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الاقتراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك².

الاحتياطات الحرة = الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي - الاحتياطات المقترضة من البنك

صافي الإقراض

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة و الأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها .

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات و الخمسينات و الستينات، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم .

¹ . برعي محمد خليل و سويفي عبد الهادي ، النقود و البنوك ، مكتبة نهضة الشروق ، مصر ، 1984 ، ص : 61 .

² . احمد أبو الفتوح علي ناقة ، نظرية النقود و الأسواق المالية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، مصر ، 2001 ، ص : 134 .

كما أن الكينزيين أيضا يهتمون بالتحكم في مجتمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بان الهدف الوسيط و المفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال .

و بالتالي فان النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية و التأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر و التجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة و يسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة.¹

2. الأهداف الوسيطة :

تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة متغيرات نقدية يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليها تأثير بشكل مباشر بواسطة أدواتها الخاصة حتى تمكنها من الوصول إلى الأهداف النهائية² ، فهي كإعلان لإستراتيجية السياسة النقدية.³ و هناك شروط يجب توفرها في الأهداف الوسيطة و المتمثلة في:⁴

أ.قابلية القياس :

يعتبر القياس الدقيق و السريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا لان الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها ؛

ب.القدرة على السيطرة :

يجب أن يكون البنك المركزي قادر على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط وإذا لم يستطع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط بذلك يعرف البنك أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب ؛

ج.القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي :

إن احد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له اثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي .

و من بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطة النقدية نجد :

¹ . صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص : 125 .

² . جبار بشرى ، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية تأمينات و تسبير المخاطر ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2012 - 2013 ، ص : 7 .

³ . وسام ملاك ، النقود و السياسات النقدية الداخلية ، قضايا نقدية و مالية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2000 ، ص : 193 .

⁴ . جبار بشرى ، مرجع سابق ، ص : 7 .

1.2. مجاميع الكتلة النقدية :

و نقصد بها عرض النقود و يرمز لها بالرمز M و هي عدة أنواع¹:

M1 : يعبر عن النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب ؛

M2 : يعبر عن M1 + الودائع الادخارية و جميع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي و البنوك الأخرى ما عدا البنوك المتخصصة ؛

M3 : يعبر عن M1 + M2 + الودائع الجارية + الودائع غير الجارية ؛

ترتبط M1، M2، M3 بالقاعدة النقدية من خلال مضاعف النقود، وخلال الثمانينات أصبحت مراقبة المجاميع النقدية هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسع في هذه المجاميع بالانتقال من M1 إلى M3 .

2.2. سعر الصرف :

يعتبر سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية لان انخفاضه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، إضافة إلى أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، كما أن رفع قيمة العملة يقلص من حدة التضخم و هو ما يتوافق و الهدف النهائي للسياسة النقدية ، فعندما تحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية، فان هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية أو زيادة عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة، التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، وهذا يؤدي إلى انخفاض سلع هذه الدولة ثم يتناقص الفائض في ميزان المدفوعات تدريجيا، أما عندما تحقق الدولة عجز حيث يكون عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية كبير ينخفض الطلب على هذه العملة ، وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات و بالتالي تلاشي العجز تدريجيا².

¹ . جبار بشرى ، مرجع سابق ، ص : 8 .

² . سنوسي خديجة ، مرجع سابق ، ص : 9 .

3.2. سعر الفائدة :

يجب تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة ، نظرا لما يسببه التقلب من آثار سلبية على الاقتصاد القومي، فداخليا تؤثر على مستوى الاستثمار وخارجيا تؤثر على رؤوس الأموال ، و لهذا يجب على السياسة النقدية للدولة أن تعمل على إبقاء سعر الفائدة ضمن هامش غير واسعة نسبيا، و تحقق التوازن في الأسواق و تتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد ، فإذا أرادت السلطات النقدية تشجيع الادخار هنا تقوم برفع معدلات الفائدة ، و إذا أرادت تشجيع النمو و الاستثمار فهي تخفض هذه المعدلات و منه انخفاض تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسات ¹.

إن معدلات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي، فعلى مستوى الصعيد الداخلي تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن وعلى الاختبارات بين السندات و النقد، وعلى مستوى الصعيد الخارجي تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة ايجابية لا مرتفعة ولا منخفضة و مستقرة قدر الإمكان ².

3. الأهداف النهائية :

تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، و المتمثلة أساسا في استقرار المستوى العام للأسعار و العمالة الكاملة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة و أخيرا توازن ميزان المدفوعات .

1.3. تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار :

يحقق استقرار الأسعار فوائد كبيرة للأفراد و المتعاملين الاقتصاديين أو بالنسبة للاقتصاد ككل، حيث أن هذه التأثيرات متداخلة و يصعب الفصل بينها ومع ذلك نشير إلى بعضها البعض فيما يلي ³:

أ. بالنسبة للأفراد كمستهلكين :

يساعد استقرار الأسعار على إحداث استقرار نسبي لديهم اتجاه المستقبل، و هو ما يساعد على بناء قراراتهم المستقبلية في الإنفاق و الادخار ؛

¹ . جبار بشرى ، مرجع سابق ، ص : 9 .

² . اكن لونيس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2010 - 2011 ، ص : 41 .

³ . رحيم حسين ، الاقتصاد المصرفي ، دار بهاء للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص : 93 - 94 .

ب. بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين :

يساعد استقرار الأسعار في بناء توقعات أكثر سلامة و بالتالي تخصيص أكثر ملائمة للموارد، ولا يخفى أن توجهات النشاط الاقتصادي مبنية أساسا على التوقعات، وهذه الأخيرة تتوقف على وضوح المستقبل بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى التقلبات الاقتصادية ؛

ج. بالنسبة للاقتصاد ككل :

يؤدي استقرار الأسعار إلى استقرار في الأنشطة الاقتصادية أي في الاستثمارات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ومنه فان هدف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار يعني ضمنا هدف الاستقرار الاقتصادي، وهذا يعني أن تحقيق التوازن في سوق النقد ينعكس إيجابا على التوازن الاقتصادي .

2.3. العمالة الكاملة :

ونعني بالعمالة الكاملة توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل و باحث عنه .¹ و العمالة الكاملة تعني غياب البطالة الإجبارية وليس انعدامها، وتعتبر هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، وبإستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف² ، حيث تقوم السلطات النقدية بتثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية و البشرية³ ، وذلك من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة و ما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج و الدخل ، ومن بين هذه الإجراءات رفع الطلب الكلي إلى الحد الذي يؤدي إلى تشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة ، فمثلا عند قيام السلطة النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة و منه يزداد الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل .⁴

¹ . سهام صبيد ، تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2012 - 2013 ، ص : 13 .

² . خديجة سنوسي ، مرجع سابق ، ص : 31 .

³ عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، العراق ، 1990 ، ص : 586 .

⁴ . خديجة سنوسي ، مرجع سابق ، ص : 31 .

3.3. تحقيق معدلات نمو مرتفعة :

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية، والذي يرتبط بالأهداف الأخرى و خاصة بتحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل نمو مرتفع من خلال التأثير على الاستثمار و ذلك عن طريق التوسع الائتماني، أي زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة مستوى التوظيف وزيادة الدخل، فيرتفع مستوى المعيشة و منه ارتفاع معدل النمو.¹

4.3. توازن ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو بيان يوضح فيه قيمة جميع السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات وجميع القروض ورؤوس الأموال والذهب والاحتياطيات الدولية، التي تأتي من الخارج إلى الداخل أو التي تخرج من الداخل إلى الخارج، وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و معالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض ورفعها في الدول التي تعاني من العجز، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حجم الائتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية و يقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات والعكس في حالة الفائض فهو يعالج عن طريق خفض معدلات الفائدة، أما بالنسبة لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة العجز تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي و هذا يجعل السلع المستوردة اغلى بالنسبة للمستهلك المحلي و السلع المصدرة ارحص بالنسبة للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات.²

¹ . عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاد النقود و البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص : 276 .

² . خديجة سنوسي ، مرجع سابق ، ص : 32 .

المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية و المسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية جملة من الادوات والتي يتحكم من خلالها في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان البنكي من اجل تحقيق الأهداف المسطرة سواء كانت أولية أو وسيطية أو نهائية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما .

و تنقسم إلى أدوات غير مباشرة (كمية) و أخرى مباشرة (كيفية) :

أولاً. الادوات الغير مباشرة (الكمية) :

تعتبر الادوات الكمية مجموعة من الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر في التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما، بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال و التأثير على مستوى السيولة من اجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة وبتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من : معدل إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة ، و تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي .

1. معدل إعادة الخصم :

يقصد بمعدل إعادة الخصم السعر الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي تقدمها إليه البنوك التجارية بغرض الاقتراض، و تغيير هذا السعر يؤدي إلى تغيير حجم الائتمان الذي يمكن أن تمنحه البنوك التجارية¹.

وتعتبر هذه الأداة من أقدم الادوات التي استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، حيث مارستها البنوك المركزية في إنجلترا سنة 1839 أولاً، ثم فرنسا سنة 1839، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913 وفي الجزائر تم ممارستها سنة 1972².

¹ . سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلون ، النقود والبنوك و البنوك المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص : 154.

² . اكن لونيس ، مرجع سابق ، ص : 51 .

* اثر معدل إعادة الخصم :

إن البنك المركزي بصفته بنك البنوك والمقرض الأخير لها، فانه في سبيل قيامه بهذه المهمة يقوم بخصم الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك التجارية، أي الأوراق التجارية التي آلت إلى البنوك من عملائها نتيجة منحهم تسهيلات ائتمانية في صورة أوراق تجارية، وتلجا هذه البنوك ومؤسسات الإقراض إلى إعادة خصم ما لديها من كمبيالات لتعزيز سيولتها النقدية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي من خلال استخدامها ما يسمى بنافذة تسهيل إعادة الخصم، ويستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم أن يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، فإذا رأى من خلال التقارير المقدمة إليه أن النشاط الاقتصادي يعاني من فائض في كمية النقود أي من تضخم فانه يقوم بإتباع سياسة انكماشية تهدف إلى التقليل من كمية النقود المتداولة وذلك عن طريق رفع معدل إعادة الخصم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد، فيحجم الأفراد عن خصم ما لديهم من كمبيالات مفضلين الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، إضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة في السوق سيؤدي إلى الحد أو التقليل من طلب الأفراد على القروض من البنوك و بذلك تنخفض كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى التقليل والتخفيف من حدة التضخم، أما إذا رأى البنك المركزي إن النشاط الاقتصادي بحاجة إلى نقود إضافية أي يعاني من كساد فيحدث العكس، حيث يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك فيزداد الطلب عليها ويزداد حجم الودائع المصرفية وحجم العمالة ومن ثم تزداد الدخول الفردية وتنشط حركة البيع و الشراء بصفة عامة الأمر الذي يؤدي إلى انتعاش كافة مرافق الاقتصاد.¹

2. عمليات السوق المفتوحة :

هي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع سندات الدين العام و ادونات الخزنة العامة للجمهور في حالة السعي إلى تخفيض كمية النقود، وشراء تلك الادوات من قبل البنك المركزي في حالة السعي إلى رفع مستوى كمية النقود المتداولة أي زيادة العرض النقدي.²

¹ . حسين بن هاني ، اقتصاد النقود و البنوك المبادئ و الأساسيات ، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 ، ص : 147 .

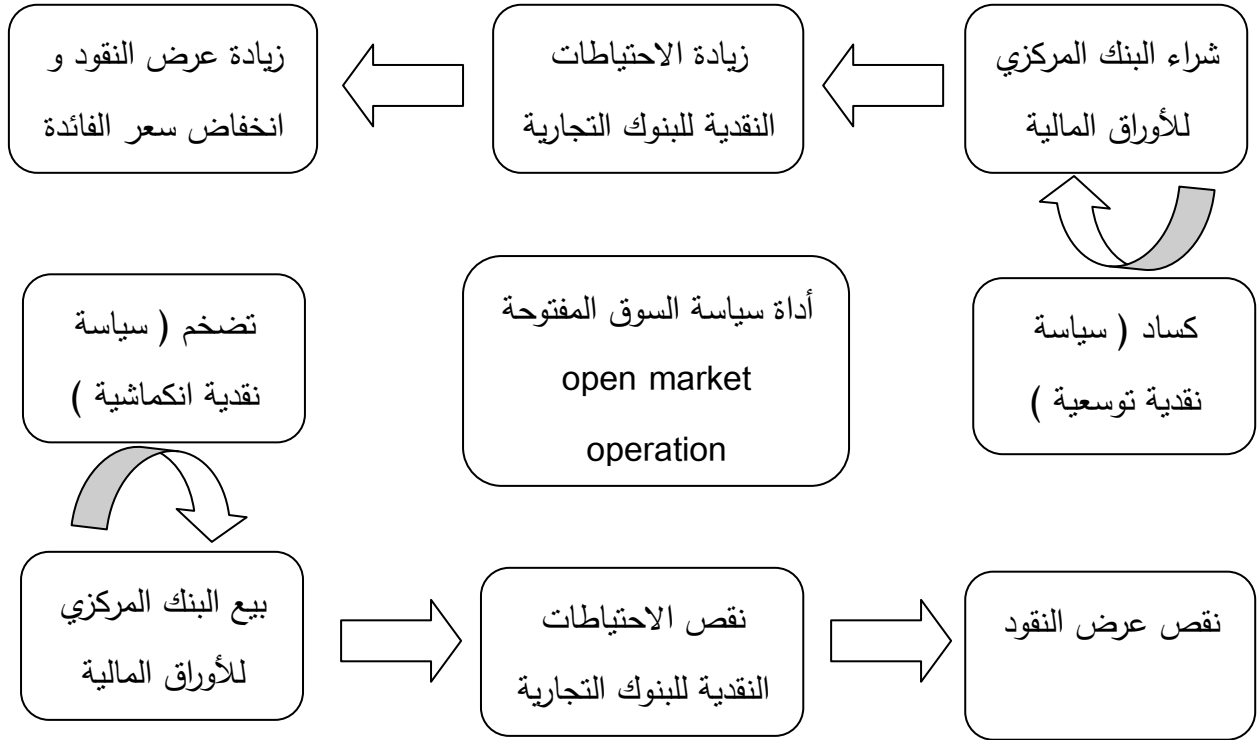
² . نفس المرجع ، ص : 148 .

* اثر عمليات السوق المفتوحة :

عمليات السوق المفتوحة تمارس أيضا تأثيرا معينا على حجم الائتمان ، فإذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق و القصد من ذلك هو تخفيض حجم الأرصدة النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية و الأفراد ، و يزيد في نفس الوقت من حجم أرصده النقدية باعتبار أن المشترين للسندات سيدفعون ثمنها نقدا أو بصكوك إلى البنك المركزي ، فإذا تمت عملية الشراء نقدا جاهزا أي من طرف البنوك التجارية فان هذا سيؤدي إلى تقليل احتياطياتها الفائضة التي تعتمد عليها في منح القروض ومن ثم تقليل الائتمان الممنوح من طرف هذه البنوك التجارية ، أما إذا تمت عملية الشراء بواسطة الصكوك أي لصالح الأفراد و المؤسسات فسيقوم البنك المركزي في هذه الحالة بخصم المبلغ من حساب البنك التجاري لديه ، وبالتالي فالنتيجة واحدة وهي أن احتياطيات البنك التجاري تقل ومنه تقل قدرته على منح الائتمان وبالتالي تخفيض العرض النقدي في الاقتصاد الوطني ، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من كساد و يحتاج إلى ضخ السيولة فان البنك المركزي يدخل بصفته مشتريا للسندات و اذونات الخزنة العامة وبالتالي فانه بذلك يزيد في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية و الأفراد ، فإذا كان البائع هي البنوك التجارية فان البنك المركزي يدفع ثمن هذه السندات نقدا وبالتالي تزداد الاحتياطيات الفائضة التي تكون الأساس في منح الائتمان وبالتالي تتوسع في منحه ، أما إذا كان البائعون هم الأفراد و المؤسسات فان ثمن هذه السندات سيضاف إلى حساباتهم في البنوك التجارية وبالتالي فرصة لها في أن تزيد من الائتمان الممنوح ، وبهذا الإجراء يكون البنك المركزي أدى إلى ضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد الوطني .¹

¹ . يوسف حسن يوسف ، البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول ، دار التعلم الجامعي ، مصر ، 2014 ، ص : 95 - 96 .

شكل رقم (01) : ملخص لتأثير عمليات السوق المفتوحة على عرض النقود و سعر الفائدة



المصدر : محمد سعيد السمهوري ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الشروق ، الأردن ، 2012 ، ص : 202 .

3.نسبة الاحتياطي القانوني :

تعرف سياسة الاحتياطات بأنها إلزام البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها لديه في حساب غير منتج للفوائد بهدف التأثير على نسبة السيولة لدى البنوك بالتوسع أو الانكماش الائتماني ، فإذا كان هناك ارتفاع في المعدل المذكور أي النسبة فإن حاجات البنوك التجارية للسيولة سوف تزداد ذلك لأنه يتوجب عليها زيادة احتياطاتها في حسابها لدى البنك المركزي و العكس صحيح¹.

¹ . احمد صبجي العيادي ، إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 ، ص : 196 .

* اثر نسبة الاحتياطي القانوني :

تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته والتي لاتجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في أشكال متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية ، وحتى لاتقع البنوك في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع و تحدد من طرف البنك المركزي¹ ، فإذا رأى البنك المركزي إن حالة الاقتصاد تستدعي التقليل من الائتمان الممنوح يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني فنقل النقود القانونية الممكن التصرف فيها من قبل البنوك التجارية وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان ، أما إذا رأى أن حالة الاقتصاد تستدعي زيادة حجم الائتمان فيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فتزداد كمية النقود القانونية التي يمكن للبنوك أن تتصرف فيها وبالتالي تزداد قدرتها على منح الائتمان².

ثانيا : الأدوات المباشرة (الكيفية) (الانتقائية) (النوعية)

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في نوعية هذا الائتمان و اتجاهاته حيث أن هذه الأدوات تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين أو خفضه لنشاط آخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان و ذلك عن طريق توجيهه إلى المجالات المرغوبة و حجه عن المجالات الأخرى و التي تتمثل في³:

1. الأساليب الكيفية الانتقائية :

أ. سياسة تأطير القرض :

تهدف إلى تحديد نمو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية وتسمى أيضا عملية تخصيص الائتمان حيث يتم تحديد المبلغ المتاح للإقراض إضافة للشروط المتعلقة بهذا القرض وتكون هذه السياسة أكثر فعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد استدانة ، ففي حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية

¹ . اكن لونيس ، مرجع سابق ، ص : 55 .

² . الطيب لحيلج ، الأدوات الكمية للسياسة النقدية ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، تخصص مالية ، 2014 - 2015 ، ص : 5 .

³ . ابتسام ساعد ، السياسة النقدية و معالجات التضخم ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، 2016 -

2017 ، ص : 12 .

حيث يقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى للقروض الممنوحة و يحد بذلك من حجم الموارد المالية القابلة للإقراض ؛

ب. السياسة الانتقائية للقروض :

تهدف هذه السياسة إلى التأثير في تدفق القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة كتشجيع الائتمان الإنتاجي و التضييق على الائتمان الاستهلاكي أو تشجيع القروض قصيرة الأجل و الحد من القروض طويلة الأجل والتمييز بين أنواع القروض في حجمها وفي أسعار الفائدة عليها و أنواع الضمانات و تحديد أجال استحقاق القروض تبعا لنوع القطاع فيقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات المسببة لذلك و العكس على القطاعات الأخرى ؛

2. الأساليب النوعية المساعدة :

تمثل هذه الأساليب فاعلية إضافية للسياسات السابقة الذكر و من بين هذه الادوات نذكر :

أ. الإقناع الأدبي : و هو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات و إرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه حسب الاستعمالات المختلفة بوسائل منها الاقتراحات و التحذيرات الشفاهية والكتابية ؛

ب. إصدار التعليمات :

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك و المؤسسات المالية كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية استخدامه و من هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة و مضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة ؛

ج. التفتيش و الرقابة :

يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات و الأوامر الموجهة إليها كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين له حالة هذه البنوك و سيولتها و حجم الودائع و القروض بها ؛

د. التشاور مع البنوك التجارية :

يستخدم البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية و خاصة عند صياغة السياسة الاقراضية (الاتمانيّة) للجهاز المصرفي وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم لاجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دوريا أو كلما دعت الحاجة لذلك .

المطلب الرابع : قنوات انتقال السياسة النقدية

يمكن أن ينتقل اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات انتقال السياسة النقدية التي يبلغ بها اثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط ، و تنحصر هذه القنوات في أربعة هي :

1. قناة معدل الفائدة :

تعتبر قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ، فإذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ستتخفص معدلات الفائدة الحقيقية و تتخفص تكلفة رأس المال و بالتالي ارتفاع الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي و الإنتاج¹.

$$M \uparrow \rightarrow ir \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

M : سياسة نقدية توسعية ؛

ir : معدل الفائدة الحقيقي ؛

I : الاستثمار ؛

Y : حجم الإنتاج ؛

أما إذا كانت السياسة النقدية المتبعة انكماشية (تقييدية) و التي تهدف إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية و بالتالي ارتفاع سعرها الحقيقي و منه ارتفاع تكلفة رأس المال و هذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار فانخفاض الطلب الكلي، حجم الإنتاج فالنمو² .

¹ . بن لدغم فتحي ، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك و مالية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2011 - 2012 ، ص : 161 .

² . عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص : 77 .

2. قناة سعر الصرف :

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق استقرار و انخفاض وارداتها، و تستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية (في برامجها الإصلاحية) كما تستعمل إلى جانب معدل الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة و بعض الدول النامية .

و تعود أهمية سعر الصرف إلى كون تأثير تغييره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري في ميزان المدفوعات ، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي و الخارجي .

و تعمل قناة سعر الصرف من خلال معدل الفائدة ، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الخارجي مما يجذب رأس المال الأجنبي و يرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمة هذه الأخيرة ، مما ينعكس سلبا على الصادرات و منه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و إلى ركود الاقتصاد المحلي¹.

ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي في مقابل شراء العملة المحلية التي تبدأ قيمتها في الارتفاع تدريجيا، و تحدث آثار عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجيا و رجوعه إلى مستواه وبالتالي فإثر السياسة النقدية غير مستمر، أما في ظل نظام سعر الصرف المرن لا يتدخل البنك المركزي بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجابا على الصادرات بسبب انخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية ، في حين سيكون هذا التأثير سلبيا على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية، و هو ما سيثبج الطلب على الإنتاج المحلي و من ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و انتعاش الاقتصاد الوطني².

¹ . حسينة شمولو ، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص: 17 .

² . ليلي أسمهان بقيق ، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية دراسة قياسية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2014 - 2015 ، ص : 118 .

3. قناة أسعار الأصول :

تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم و السندات) و قناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات) وان هاتين القناتين تشتملان قناة تويين للاستثمار و قناة اثر الثروة على الاستهلاك.¹

أ. قناة تويين للاستثمار :

هذه القناة تعتمد على ما يسمى بمؤشر تويين (q) الذي يعرف على انه نسبة القيمة السوقية البورصية للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها، يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية و تقليل نسبة الأرصة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها، ما يؤدي بانخفاض أسعارها فينخفض (q) و بالتالي ينخفض حجم الاستثمار و منه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي.²

و يظهر اثر السياسة النقدية على أسعار الأصول المالية (سندات) من خلال الزيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب تخفيضها وذلك عن طريق الإنفاق في السيولة المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها ، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع المعامل (q) فيرتفع حجم الاستثمار وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي.³

¹ . نفس المرجع ، ص : 119 .

² . يمينة شبيبة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2015 - 2016 ، ص : 34 .

³ . اكن لونيس ، مرجع سابق ، ص : 65 .

ب. قناة الثروة على الاستهلاك :

مضمون هذه القناة هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم و المتكونة من رأس المال البشري و رأس المال المادي و الثروات المالية ، فعندما ترتفع قيمة أسعار الأوراق المالية فان قيمة الثروة المالية ترتفع و عليه فان الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع و منه يرتفع الاستهلاك، و عليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية و من ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد ، و التي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجاباً على نمو الناتج الوطني ، و يحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فان عرض النقود ينخفض و بالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور و هو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك ، هذا سيؤثر على نمو الناتج الوطني سلبي¹.

4. قناة الائتمان :

إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأجل و الطلب الكلي أدى بظهور دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية و التي تنقل اثر السياسة النقدية عبر آليتين هما : قناة الإقراض البنكي ، و قناة الميزانية .

أ. قناة الإقراض البنكي :

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح القروض للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز المالي، و وفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات و الودائع لديها و بالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري و كذا الاستهلاكي و هو ما ينعكس على زيادة الأسعار و الناتج الإجمالي².

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فانه يحدث العكس، و ما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك³.

¹ . اكن لونيس ، مرجع سابق ، ص : 65 .

² . ليلي أسمهان بقيق ، مرجع سابق ، ص : 224 .

³ . اكن لونيس ، مرجع سابق ، ص : 65 .

ب. قناة الميزانية :

تأخذ هذه القناة بعين الاعتبار الصحة المالية و الهيكل المالي للمقرضين و المقترضين كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية، فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة و الأقل مخاطرة و في المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا و الأكثر تعظيما للأرباح، فقناة الميزانية تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي و التي تعتمد على المركز المالي للمقترض، و تمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمؤسسة و تمويلها عن طريق مصادر خارجية، و عليه كلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي و العكس صحيح، نستنتج إذن إن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح القروض و من ثم على قرارات الاستثمار و الإنفاق الاستهلاكي .

فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية و الحقيقية أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية و بالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات و انخفاض علاوة التمويل الخارجي ، و هو ما ينعكس إيجابا على قدرتها على الإقراض ، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري و كذا إنفاقها الاستهلاكي ، و من ثم زيادة حجم الطلب الكلي و ارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي¹.

¹ . ليلي أسمهان بقيق ، مرجع سابق ، ص : 124 .

المبحث الثاني : ماهية السيولة البنكية

إن ابرز التحديات التي تواجه المصارف في مزاولتها لنشاطها إدارة سيولتها النقدية بكفاءة عالية تحقق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح و مطلب الوفاء بالالتزامات التي عليها، و في سبيل ذلك تلجأ المصارف إلى العديد من الادوات التي تساعد على تحقيق المرونة في إدارتها لسيولتها النقدية دون أن تتعرض لمخاطر من جراء ذلك و السيولة هي إحدى الحالات التي تتشكل بها المادة الطبيعية حولنا فإذا ما كانت المادة سائلة فهي سريعة الانسياب من مكانها إلا إذا تم حصرها، هذا المعنى الانسيابي للسيولة استخدم في عالم المال لوصف إمكانية بيع الأصول .

المطلب الأول : مفهوم و أهمية السيولة البنكية

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف و الأسواق المالية و هي تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة و بدون خسارة فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد و إنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة باعتبار أن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية .

1. مفهوم السيولة البنكية :

تعني السيولة في معناها المطلق " النقدية " أما في معناها الفني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة و بدون خسائر، بعبارة أخرى فان السيولة البنكية أو ما يسمى بسيولة الجهاز البنكي تعني الفرق بين الموارد المتاحة و الأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات (الاستخدامات) ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول البنكية المتعارف عليها¹.

و كما تعرف أيضا بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع و السحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال

¹ . وهيبه رجراج ، إدارة السيولة البنكية في البنوك التجارية و دور البنك المركزي في تنظيمها ، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، العدد

ودائعه بما يحقق له اكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ، و من غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله .¹

أيضا هي المال النقدي الجاهز لدى البنك لمواجهة طلبيات السحب الآتية من قبل الزبائن المودعين و السيولة في معناها العام هي مدى توفير أصول سريعة التحويل إلى نقود بدون خسارة في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير ، فهي إذن ذات متغيرين أساسيين : أصول سائلة و تواريخ استحقاق .²

كما أن السيولة تعني قدرة البنك على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية و الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديد، و هذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله أو تحويلها إلى نقد سائل بسرعة و سهولة .³

و منه يتضح من هذه التعاريف أن السيولة البنكية هي الأموال المتوفرة لدى البنوك لمواجهة التزاماتها الاقتصادية و تعبر على مدى سرعة تحويل أصوله إلى سيولة ، و هي النقود السائلة و الجاهزة للمعاملات البنكية .

2. أهمية السيولة البنكية :

تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال هذا و يواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة أما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها و حيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لان مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات من أهمها :⁴

- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته ؛
- تعزيز ثقة كل من المودعين و المقترضين و التأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت ؛

¹ . محمد الصغير ديبونة ، اثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2016 - 2017 ، ص : 3 .

² . السيد الهواري ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1981 ، ص : 100 .

³ . عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 - 2004 ، ص : 94 .

⁴ . خليل محمد حسن الشماع ، إدارة السيولة في المصرف التجاري ، مجلة كلية الكويت للعلوم الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الخامسة ، العدد 2 ، 2012 ، ص : 2 - 3 .

- مؤشرا ايجابيا للسوق المالية ، المحللين ، المودعين و الإدارة ؛
 - تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات و التعهدات ؛
 - تجنب البيع الجبري لبيع الأصول و ما قد تجلبه من سلبيات ؛
 - تجنب دفع كلفة أعلى الأموال ؛
 - تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي و سلبيات ذلك .
- كما يمكن إضافة أهمية أخرى للسيولة هي ¹:
- تمثل السيولة احد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء المنشأة و استمراريتها و نموها ؛
 - تمثل السيولة أهمية لإكساب المنشأة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها (العملاء ، الموردين ، الجهات الحكومية ، العاملين ، المستثمرين ، الملاك..... الخ) وكذلك الحفاظ على هذه السمعة و تتميتها ، حيث أن عدم سداد التزامات المنشأة في مواعيدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة وقد يعرقل حصولها على ائتمان تجاري من الموردين أو حصولها على قروض من البنوك أو يؤدي إلى فشل عمليات زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهم إضافية أو فشل عملية إصدار سنداتها و غير ذلك من الأمور غير المرغوبة ؛
 - تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل و انخفاض تكلفة الحصول عليها ؛
 - تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية، و إلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة و بالتبعية المخاطر المالية ؛
 - تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ربحية المنشأة و قدرتها على البقاء و النمو ؛
 - تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة المنشأة .

¹ . طارق عبد العال حماد ، إدارة السيولة في الشركات و المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2012 ، ص : 13 - 14 .

المطلب الثاني : أنواع و مصادر السيولة البنكية

تحتفظ البنوك التجارية بالسيولة لمواجهة الطلب على الودائع بأنواعها و تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل أو الاقتراض من البنوك الأخرى هذا من جهة ، و من جهة أخرى لاستغلال فرص الاستثمار باعتبار البنوك احد المؤسسات التجارية التي تسعى بمجملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن .

1.أنواع السيولة البنكية :

تقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع هي :¹

السيولة القانونية ، السيولة الإضافية ، و السيولة الاحتياطية ؛

أ.السيولة القانونية :

تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان و الثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، و في هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية و إلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر ؛

وتتكون هذه النسبة من مقادير الأموال التي يحجبها البنك التجاري عن الإقراض وتتضمن هذه الأموال ما يلي :

- احتياطي نقدي : وهو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع و الأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية و الفروع و المراسلين بالخارج و أية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو اعتمادات و يودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي ؛

- أصول سائلة : و هي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك و التزاماته و تشمل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك و ما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب و المبالغ التي تكون تحت التحصيل من كويونات ، الأسهم، وفوائد السندات، والشيكات و الحوالات و الأوراق المالية و العملات الأجنبية و أية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكيميالات الجيدة ؛

ب.السيولة الإضافية :

¹ . سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص : 40 - 41 .

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها ، و ذلك بغرض تدعيم الثقة فيها و استغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائداً عالياً و تبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما يقرب من 30 % في المتوسط ؛

ج. السيولة الاحتياطية :

و هي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصولها كالكميات الجيدة المخصصة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة، و في العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة و هذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين، و تنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت ؛

كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة ، لذلك فإن البنوك تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم .

2. مصادر السيولة البنكية :

غالبا ما يتم التمييز بين مكونين للسيولة البنكية هما : السيولة الحاضرة و السيولة شبه النقدية، و تتمثل السيولة الحاضرة في الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك وهو مجموع ما يوجد بحوزته من نقد سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية و الودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل التي يقدمها الزبائن و الودائع لدى البنوك الأخرى ، أما السيولة شبه النقدية فهي الموجودات التي تدر عائداً للبنك و يمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت و بأقل تكلفة ممكنة و تتكون من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل : سندات الحكومة ، الأوراق التجارية المخصصة (الكمبيالة ، السند لأمر) ، و يمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها ، فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال¹ :

- تسديد العملاء للقروض المستحقة و فوائدها و تحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها ؛

- بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية مثل : بيع الأسهم و السندات و القروض السندية ؛

¹ . وهيبه رجراج ، مرجع سابق ، ص : 264 - 265 .

أما على جانب الخصوم فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع .

المطلب الثالث : إدارة السيولة البنكية

تعني إدارة السيولة البنكية معرفة احتياجات البنك من النقد و الأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات ، و تعبر هذه الاحتياجات عن كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها و التي تعتبر احد المشكلات الأساسية التي تستحوذ على الاهتمام في الجهاز المصرفي و يرجع ذلك إلى أن زيادة السيولة المحتفظ بها نتيجة عدم توظيف تلك الأموال السائلة الزائدة و نقص السيولة تعني انهيار البنك و عجزه على الوفاء بودائع عملائه .

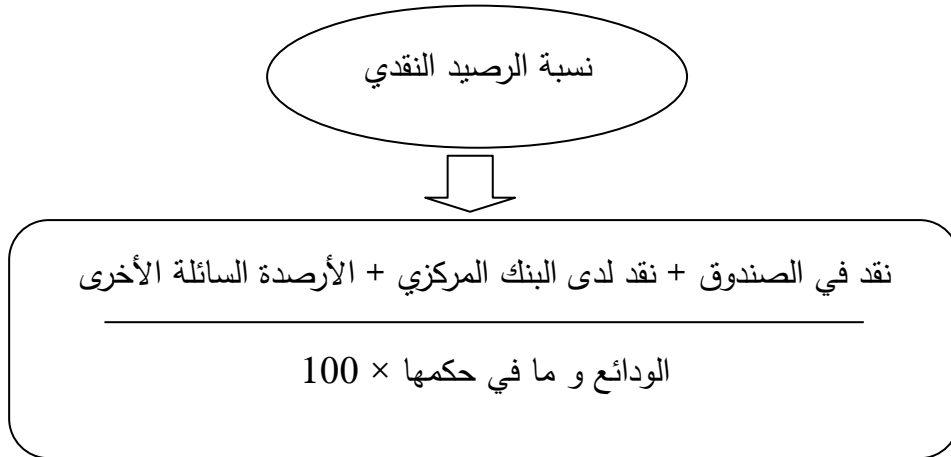
1. نسب السيولة البنكية :

تعتمد البنوك على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، و السيولة تمثل سيفاً ذا حدين فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً في ربحية البنك ، و من جهة أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي و يحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة اتجاه المودعين عند سحب وودائعهم ، و كذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له و من ابرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي ¹:

1.1. نسبة الرصيد النقدي :

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق و لدى البنك المركزي و لدى البنوك الأخرى و أية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف و الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة و يمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية :

¹ . ناجية عاشور ، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013 - 2014 ، ص : 36 - 39 .

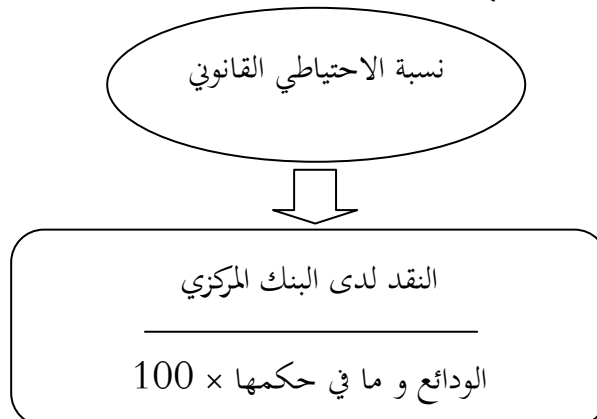


و يقصد بالودائع و ما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) ، و تبين المعادلة أعلاه إلى انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها ، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي و السيولة ؛

2.1. نسبة الاحتياطي القانوني :

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي و دون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، و يتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف و يحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة و ينبغي على البنوك التجارية الالتزام بها، و قد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية و النقدية لأنها تمثل إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي ، فانه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي ، و بالعكس فانه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلا فانه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني و هكذا ؛

و يمكن حساب هذه النسبة رياضيا من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع و ما في حكمها ، كما في المعادلة الآتية :



توضح المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه ، خاصة في الظروف غير الاعتيادية و أوقات الأزمات و التي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد التزاماته المالية ؛

3.1. نسبة السيولة القانونية :

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف و حالات البنك ، كذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية و استخداما في مجال تقديم كفاية السيولة و يمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية} + \text{الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع و ما في حكمها} \times 100}$$

و تشير المعادلة أعلاه إلى انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة و السيولة ؛

4.1. نسبة التوظيف :

و تستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض و السلف على الودائع و ما في حكمها كما في المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و السلف}}{\text{الودائع و ما في حكمها} \times 100}$$

و تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع و ما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض و السلف و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة ، و هي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة لذلك ينبغي على البنك اخذ الحيطة و الحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين ؛

5.1. نسبة القروض السائلة و شبه السائلة إلى الودائع :

و تحتسب من المعادلة التالية :

$$\frac{\text{نسبة القروض السائلة و شبه السائلة إلى الودائع}}{\text{القروض السائلة و شبه السائلة}} \times 100$$

و هذه النسبة أكثر فعالية من نسبة التوظيف لأنها تأخذ في الحسبان المتحصلات من القروض القائمة و طبيعة القروض ، و تقتصر على القروض السائلة و شبه السائلة فقط و لذا تعتبر أكثر تحفظا من نسبة التوظيف ؛

كما يمكن الإشارة إلى نسبة أخرى و هي :

6.1. نسبة السيولة العامة :

$$\frac{\text{نسبة السيولة العامة}}{\text{نقد في الصندوق + نقد لدى البنك المركزي + الأصول غير النقدية شديدة السيولة}} \times 100$$

و تتمثل الأصول غير النقدية شديدة السيولة في تلك العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة أو الحصول بزمانها على نقد من البنك المركزي مثل الذهب ، الشيكات و الحوالات ، الأوراق المالية و اذونات الخزنة ، أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ثلاثة شهور ، المستحق على البنوك الخ ؛

و يلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنها جميعا لها مقام واحد و هو الودائع و ما في حكمها ، و أن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة .

2. نظريات إدارة السيولة :

توجد عدة نظريات لإدارة سيولة البنوك ، إلا أن أهمها هي نظرية القرض التجاري ، نظرية إمكانية التحويل ، نظرية الدخل المتوقع ، و نظرية إدارة المطلوبات كما يأتي¹ :

1.2. نظرية القرض التجاري :

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة أو لغايات تمويل رأس المال العامل ، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح و طبقا لهذه النظرية فان المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم و السندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات و تناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية ، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة و لفترات قصيرة ، و يؤخذ على هذه النظرية :

أ. فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في البلدان النامية ، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية و التي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي ؛

ب. حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية و زيادة خطوط الإنتاج و إعادة تجهيزها بالآلات الحديثة و ذلك لطول فترة هذه القروض و بالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة ؛

ج. لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها ، فالودائع الجارية لم يتم سحبها جميعها في وقت واحد بل إن عملية الإيداع و السحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة ، أما بالنسبة

¹ . نفس المرجع السابق ، ص : 33 - 35 .

لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات و طبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو و تكبر يجعلها تتمتع بالثبات النسبي ، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف و لا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها ؛

د.قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح و هو أمر لا يتحقق دائما خاصة في أوقات الكساد و الأزمات الاقتصادية ؛

2.2. نظرية إمكانية التحويل :

تعتمد هذه النظرية أساسا على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن و بأقل خسارة ممكنة ، فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فان المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية و المالية إلى نقد أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض سواء كان عقارا أو أوراقا مالية أو غيرها ، و على اثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية ؛

3.2. نظرية الدخل المتوقع :

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض و بالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترضين في المستقبل و هذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة و طويلة الأجل ، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين) الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية و ذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية و إمكانية توقعها ؛

4.2. نظرية إدارة المطلوبات :

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات و تؤكد على أن البنوك التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات كما هو الحال في جانب الموجودات و ذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع منها : شهادات الإيداع التي يمكن تداولها و هي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع و الشراء ، و عادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة و إن معدل فائدتها و تاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة البنك دون تدخل من الزبون و كذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها و هي شهادات شخصية تصدر

بمقتضى اتفاق بين البنك و الزبون يتحدد فيه معدل الفائدة و تاريخ الاستحقاق و لا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع ، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد و عادة ما تكون قيمتها الاسمية اقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول ؛

كما و توجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول و ودائع سوق النقد ، و جميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة البنك من الموارد المالية أي من سيولته النقدية إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح البنك .

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في السيولة البنكية و مخاطرها

1.العوامل المؤثرة في السيولة البنكية :

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية و عوامل خارجية .

أ.العوامل الخارجية :

في مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت و تكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة و الأجهزة الأخرى و هي :¹

- شروط الدفع القانونية ؛
- القواعد الناظمة للعقود ؛
- تحديد أسعار الصرف و الفائدة ؛
- استخدامات الربح ؛

و هنا فان مهمة إدارة البنك أن نقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال و أن تهتم بتأثير هذه العوامل .

ب.العوامل الداخلية :

إن سيولة البنك التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر و أن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يأتي :²

¹ . احمد عبد الفتاح ، قرارات لجنة بازل و إدارة الأموال في البنوك ، مجلة المصارف العربية ، العدد 16 ، مصر ، 1994 ، ص : 47 .

² . Ross and Peter ، commercial Bank management ، ed ، irwine ، Mc Graw-hill ، 1999 ، P 160 – 161 .

- عمليات الإيداع و السحب على الودائع : في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا أي قلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية و معدنية) لانجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق و احتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي و بالتالي إلى تقليص سيولته ، فان عمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة البنك التجاري ؛
- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف : سيولة البنك التجاري تزداد إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدي البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد ، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية ، و تجب الملاحظة هنا أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية ؛
- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف : يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة البنكية من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية و المعدنية ، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فانه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها و يقلل قابليتها على منح القروض و تعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم و بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة و رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، و يحصل العكس في حال توسيع عرض العملة لان ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك و يوسع سيولتها البنكية مما يسمح بتوسيع قدرتها الاقراضية و مواجهة مختلف السحوبات من العملة ؛
- رصيد رأس المال الممتلك : يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة البنك حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة و العكس صحيح فكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك و من ثم تحددت قدرته الاقراضية و انخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية .

2. مخاطر السيولة البنكية :

تعرف المخاطر على أنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار¹.

¹ . محمد مطر و فايز تيمم ، إدارة المحفظة الاستثمارية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005 ، ص : 32 .

و هي أيضا احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف البنك و تقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف البنك و درجة احتمال حدوثها ، و هي أيضا عدم التأكد في الاحتمالات التي سوف تحدث في المستقبل و تؤثر على الأهداف التي يسطرها البنك .

أما مخاطر السيولة فتعرف على أنها عدم قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى ، و كذلك عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية .¹

¹ . محمد الصغير ديبونة ، مرجع سابق ، ص : 4 .

خلاصة الفصل الأول

لقد حاولت من خلال هذا الفصل التعرف على كل ما يخص السياسة النقدية و السيولة من مفاهيم و عناصر أخرى و كذلك الوقوف على أهم المتغيرات و العوامل التي تؤثر في السيولة النقدية ، حيث يتجلى الهدف الأساسي من هذه الدراسة في محاولة التعرف على مختلف أساليب و آليات الإدارة البنكية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية فيما يخص السيولة و تقييم فعاليتها و المتمثلة أساسا في أدوات السياسة النقدية التي تختلف فعاليتها في الدول المتقدمة التي تمتاز أسواقها بتطورها و كبر حجم التعامل فيها عن البلدان النامية التي تتسم عملية تطبيق هذه السياسة فيها بمحدودية فعاليتها و ذلك راجع إلى ما تعانيه اقتصادياتها من تخلف أسواقها و أجهزتها البنكية .

الفصل الثاني

العلاقة بين متغيرات الدراسة

تمهيد :

تمثل السيولة احد محاور الاهتمام الرئيسية بالبنوك ، فزيادة السيولة التي يحتفظ بها البنك تعني التضحية بالأرباح التي كان من الممكن تحقيقها أحسن استغلال و توظيف هذه الأموال السائلة ومن جهة أخرى فان نقص السيولة له آثار سلبية خطيرة ليس على البنك فقط بل على الجهاز المصرفي و الاقتصاد القومي ككل و لذا تتطلب القوانين و التشريعات المصرفية حد أدنى من السيولة ، لذا من ابرز التحديات التي تواجه البنك المركزي في مزاوله نشاطه إدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية ، و في سبيل ذلك يلجأ البنك المركزي إلى العديد من الادوات التي تساعده على تحقيق المرونة في إدارة السيولة النقدية ، و سنتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : آليات البنك المركزي في الرقابة على السيولة كأداة لإدارة السياسة النقدية .

المبحث الثاني : نتائج تطبيق أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية .

المبحث الأول : آليات البنك المركزي في الرقابة على السيولة كأداة لإدارة السياسة النقدية

في إطار رقابة البنك المركزي على البنوك من جانب متابعة تطور السيولة في الاقتصاد و التحكم في الوضعية النقدية للجهاز المصرفي ككل ، يقوم البنك المركزي باستخدام مختلف الآليات و المتمثلة في أدوات السياسة النقدية أساسا بالإضافة إلى آليات أخرى ، ولمواجهة فائض السيولة الذي ميز السوق النقدية بين البنوك لجأ بنك المركزي لغرض ضبط السيولة و التحكم في وتيرة نموها إلى التدخل في السوق النقدية .

المطلب الأول : الآليات الغير مباشرة

تتمثل الآليات الغير مباشرة فيما يلي¹:

1. التأثير على نسبة الاحتياطي الإلزامي :

و هي الأداة التي يستعملها البنك المركزي في معظم البلدان للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على إنشاء النقود الخطية أو نقود الودائع و بالتالي مقدرتها على التوسع في منح الائتمان ؛

يجب عند استعمال هذه الأداة الأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية :

إن مدى نجاح تطبيق هذه السياسة يعتمد على افتراض أن احتياطات البنوك تقتصر فقط على الاحتياطي القانوني ، و بالتالي فأي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني لابد أن تستجيب له البنوك بسرعة و إلا تعرضت لعقوبات ، أما إذا كانت البنوك تحتفظ باحتياطات إضافية بجانب الاحتياطي القانوني و هو ما يحدث بالفعل ، فإن زيادة أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني قد لا يؤثر كثيرا على عرض النقود أو على الأقل بنفس القدر المستهدف ، و بالتالي فإذا رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإن إجمالي احتياطي البنوك لن يتغير و إنما ما يتغير فقط هو إعادة توزيع هذا الإجمالي بين قانوني مودع لدى البنك المركزي و اختياري مودع لدى البنك ؛

تؤثر هذه الأداة على كافة البنوك أيا كان حجمها فلا فرق بين البنوك الكبيرة و الصغيرة لذلك تفرض بعض الدول النسبة بدرجة تصاعدية تبعا لحجم الودائع ، مما يعطي ميزة نسبية للبنوك الصغيرة كما أن بعض الدول تجعل البنوك تحصل على سعر فائدة على ما تحتفظ به من أرصدة لدى البنك المركزي بل قد تميز بعض الدول

¹ . ناجية عاشور ، مرجع سابق ، ص : 41 - 42 .

في هذه النسبة بين أنواع الودائع و درجة استقرارها ، حيث تقل النسبة في حالة الودائع لأجل نظرا لتمتعها بالاستقرار ؛

تعتبر هذه السياسة فعالة إلى حد كبير في أوقات التضخم ، حيث لا تجد البنوك مفرا من تخفيض حجم القروض و السلفيات و تخفيض حجم الودائع لديها للوصول إلى الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي المقررة و المحتفظ بها لدى البنك المركزي ، أما في أوقات الانكماش فان هذه السياسة لا تكون فعالة و ذلك نظرا لان تخفيض هذه النسبة و زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان قد لا يقابله طلب مكافئ على القروض و تكون النتيجة وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك ، حيث من المعلوم أن حجم الائتمان يتأثر عموما بالظروف الاقتصادية و المالية السائدة مثل حالات الرواج و الركود الاقتصادي و الأرباح المتوقعة... الخ ، فإذا كانت دولة ما تمر بفترة ركود اقتصادي بكل ما يصاحبه من مظاهر و رغبة من البنك المركزي في إنعاش الاقتصاد و توفير السيولة للبنوك فانه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لزيادة مقدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان ؛

2. التأثير على نسبة السيولة العامة :

تقي السيولة العامة قدرة البنك على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة ، و التواءم بين تحصيل هذه القروض و منح قروض و سلفيات جديدة لذلك يتعين على البنك دراسة و تحليل موقف العملاء و استبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة ، و يتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء و مراقبة عمليات السحب و الإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض و إمكانيات السداد ، و يمتد ذلك إلى استخدام القرض و هل استخدم في المجال الذي منح من اجله و متابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة منح الائتمان و تعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك .

و يمكن تقسيم سيولة البنك التجاري إلى ثلاثة خطوط دفاع :¹

- أصول تامة السيولة عديمة الربح : تشمل ما يملكه البنك من أوراق النقد القانوني و النقود المساعدة و العملات الأجنبية بالإضافة إلى رصيد البنك لدى البنك المركزي و الذي يمثل الاحتياطي القانوني للبنك ، و هذه الأصول تامة السيولة و لا تندر أية أرباح و تمثل خط الدفاع الأول الذي يلجأ إليه البنك لمواجهة طلبات السحب ؛

¹ . سليمان ناصر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، مكتبة الريام ، الجزائر ، 2006 ، ص : 94 .

- أصول قريبة من السيولة و مدرة للربح : و تتميز بقدر جزئي من السيولة و أنها تدر عائدا معقولاً للبنك و يستطيع تحويلها إلى سيولة مع تحمل خسارة بسيطة و تمثل خط الدفاع الثاني مثل : الأصول شبه النقدية (المستحق للبنك على البنوك المحلية و الأجنبية ، قروض قابلة للاسترجاع ...) ، كمبيالات و سندات اذنية مخصصة ، أوراق مالية حكومية (سندات حكومية قصيرة الأجل ، اذونات الخزنة) ، قروض و سلفيات قصيرة الأجل ؛

و يلاحظ على هذه المجموعة الثانية انه كلما زادت درجة سيولتها قلت ربحيتها و العكس صحيح ؛

- أصول اقل سيولة و أكثر ربحا : و هذا مقارنة بالمجموعة السابقة و هي تمثل اقل أصول البنك سيولة و تعتبر خط الدفاع الثالث ولا يلجا إليها البنك إلا لمواجهة طلبات السحب غير العادية و من أمثلة هذه الأصول : الأسهم ، القروض بضمان أوراق مالية أو سلع ، و كل صور الائتمان متوسط و طويل الأجل الذي توسعت فيه البنوك التجارية نتيجة استقرار الأسواق النقدية و المالية و تطورها و الذي زاد من السيولة النسبية لهذه الأصول ؛ و الملاحظ علمياً أن البنوك المركزية عندما تفرض نسبة للسيولة على البنوك التجارية و في مختلف الأنظمة المصرفية ، فإنها تدخل في هذه النسب أصول المجموعة الأولى و جزءاً كبيراً من أصول المجموعة الثانية .

المطلب الثاني : الآليات المباشرة

و تتمثل في :¹

1. إجبار البنوك على الاكتتاب بحد أدنى في السندات العمومية :

تفرض البنوك المركزية و في كثير من الدول على البنوك الاحتفاظ و باستمرار بحجم معين من السندات العمومية حسب التزامها اتجاه الغير أو يمثل عادة نسبة مئوية من رقم المحفظة الإجمالي من الأوراق المالية للبنك ، و بالتالي لا يمكن للبنوك أن تحولها إلى سيولة قبل استحقاقها و هذا لضمان حد أدنى لمساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الحكومة و أيضاً لتقليل فرص المصارف في التخلص من هذه السندات الحكومية من أجل زيادة قروضها للأغراض التجارية العامة أي اعتبارها أداة إضافية للتحكم في سيولة البنوك ؛

¹ . ناجية عاشور ، مرجع سابق ، ص : 44 .

2. استعمال سياسة تأطير الائتمان :

و هي إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة كان لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة ، و مبدأه التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود أي منح القروض من طرف البنوك و المؤسسات المالية .

و يلاحظ علميا أن سياسة السقوف الائتمانية تطبق على عدة أشكال أهمها شكلان¹:

- أ. سقف ائتماني نسبي : تتم فيه نسبة الائتمان المصرفي إلى متغير أو عنصر من عناصر المركز المالي للبنك كإجمالي الودائع أو إجمالي رقم الميزانية أي حجم الأصول ؛
- ب. سقف ائتماني مطلق : يتم وضع حد أقصى يتعين ألا يتعداه رقم الائتمان في فترة زمنية ما أو في نقطة زمنية محددة ؛

الصورة الأولى يمكن أن تكون عامة أي تطبيقها على جميع البنوك و هي الأكثر تطبيقا في السقوف الائتمانية أما الصورة الثانية فيغلب عليها تطبيق رقم خاص لكل بنك و يمكن أن يكون ذلك بتحديد مبلغ إجمالي للقروض ثم توزيعه على البنوك .

و كما رأينا استعمال سياسة تأطير الائتمان أو السقوف الائتمانية كوسيلة للرقابة الكمية فيمكن استعمالها كوسيلة كيفية إذ يمكن أن تسعى السلطات النقدية أحيانا إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة .

و في بعض الدول و عندما لا تصل البنوك إلى حدها الأقصى في منح القروض خلال شهر معين مثلا ، يسمح لها أن تستخدم القدر المتبقي في توزيع القروض خلال الأشهر الموالية زيادة على الحد المقرر كما انه يمكن للبنوك المتاحة في الحد المقرر لها التخلي للبنوك الأخرى عن حقها في توزيع القروض المتبقية².

¹ . حورية حمي ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2005 - 2006 ، ص : 149 .

² . ناجية عاشور ، مرجع سابق ، ص : 45 .

المطلب الثالث : آلية البنك المركزي في ضبط السيولة

في ظل غياب أي لجوء من طرف البنوك لإعادة التمويل لدى البنك المركزي و لمواجهة فائض السيولة الذي ميز السوق النقدية بين البنوك ، لجأ البنك المركزي لغرض ضبط السيولة و التحكم في وتيرة نموها إلى التدخل في السوق النقدية و اتجه كذلك إلى استخدام أدوات نقدية غير مباشرة .

1.التدخل في السوق النقدية :

يظهر هذا التدخل في ¹:

تعتبر السوق النقدية أداة للسياسة النقدية و ضبط حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد من خلال تحليل و متابعة حركات الأصول المالية بين العارضين و الطالبين للقروض ؛

و عليه فالسوق النقدية هي تجمع موضوعي و شخصي بهدف التعامل في الأصول النقدية ، فموضوع المبادلة في هذه السوق يتعلق بنوع خاص من الأصول الرئيسية هي سيولتها النسبية و هي تتعدد في أشكالها و أحجامها و أهمها : سندات الخزينة و الأوراق التجارية و المالية ، و غيرها من الادوات المالية التي يطلق عليها شبه النقود و التي يتعين أن تتصف بسهولة تبادلها دون نفقات كبيرة و هي كلها تمثل سندات تعبر عن مديونية قصيرة الأجل ؛

عرفت السوق النقدية مع مختلف أقسامها و من زاوية مكانتها في إعادة التمويل تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة فمنذ بداية عام 2000 أصبحت هذه السوق لإعادة تمويل البنوك التي تحسنت سيولتها بصفة خاصة حتى و أن هذا الميل قد تميز بفائض في السيولة في السوق البنينية ، في حين أن إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي كانت قد هبطت للصفر في نهاية عام 2001 و لقد ظهر هذا الميل للانخفاض إلى عدم وجود لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي بل انعدامه تماما منذ عام 2002 ؛

و قد تطورت السوق النقدية بطريقة مدعمة منذ عام 1994 سواء من جانب ابتكار الادوات (الأمانات ، المزادات ، عمليات السوق المفتوحة) أو من جانب عدد المتدخلين ؛

¹ . ناجية عاشور ، مرجع سابق ، ص : 62 - 63 .

و عليه فان التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك و ما ترتب عنه من فائض في السيولة في ظل غياب لجوء إلى البنك المركزي على إعادة التمويل أدى بالبنك المركزي إلى التدخل على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى " استرجاع السيولة بالمناقصة " بغرض ضبط و مواجهة هذا الفائض ، يتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من سيولة السوق النقدية التي تم إدخالها و استعمالها من قبل البنك المركزي كأداة غير مباشر للسياسة النقدية ابتداء من شهر أفريل 2002 ؛

من جانب آخر سجلت السوق الأولية لقيم الخزينة (أذون و سندات الخزينة) بصفتها مقتصرة على السوق النقدية ارتفاعا جوهريا خلال عام 2002 ، حيث وصل الرصيد القائم من هذه الادوات إلى حوالي 75.4 مليار دينار في نهاية 2002 مقابل 31.9 مليار دينار في نهاية 2001 و هذا بعد الاستقرار النسبي للمبالغ المتفاوض عليها (أي ما يقارب 30 مليار دينار) خلال عام 2001 ، إلا إن سوق قيم الخزينة لازالت ضعيفة في الوقت الذي يجب على هذا القسم من السوق النقدية أن يلعب الدور المهم في تسيير السيولة و منه امتصاص الفائض منها ، أما السوق بين البنوك التي برزت عام 2001 كمقصورة أساسية للسوق النقدية كانت اقل حيوية و لقد شكلت العمليات الآجلة النسبة الكبرى و النواة الأساسية من بين العمليات المتفاوض عليها في السوق البنينية للبنوك .

2. آلية امتصاص السيولة :

إن تواصل التحسن المعتبر للسيولة لدى البنوك متأثرا بارتفاع صافي الأصول الخارجية و وضعية دائنة صافية للخزينة العمومية لدى البنك المركزي و ظهور فائض كبير منها المصاحب لانكماش احتياجات البنوك للسيولة و المتزامن مع تطور خزينة البنوك ، و هذا على الرغم من السحب من هذه السيولة من باب الاسترجاع من طرف البنك المركزي ، و كذلك بالنظر إلى أهمية ودائع البنوك لدى البنك المركزي التي تجاوزت بوضوح احتياجات تكوين الادخار الإيجابي ، فان مثل هذه الوضعية تضع في الواجهة ضرورة المتابعة لمراقبة صارمة لسيولة البنوك من اجل تفادي تطور القروض غير الناجعة للبنوك ، و منه الوقاية من خطر التضخم .¹

و عليه و مع غياب لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي و لمواجهة السيولة الزائدة في السوق النقدية البنينية للبنوك واصل البنك المركزي استعمال الأداة الغير مباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في استرجاع

¹ . ناجية عاشور ، مرجع سابق ، ص : 63 .

السيولة بالمناقصة التي أدخلت كآلية جديدة لامتناس السيولة ، و في المقابل يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الفائدة على استرجاع السيولة كلما زادت مبالغ عمليات استرجاع السيولة .¹

المبحث الثاني : نتائج تطبيق أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية

عند تطبيق السياسة النقدية نلاحظ مسارين تطبيق سياسة توسعية بهدف تمويل عجز الميزانية العامة و إعادة تمويل الجهاز البنكي الذي يعاني من عجز في سيولته و تطبيق سياسة انكماشية الذي يتحول فيها الجهاز البنكي من مقترض للسيولة إلى مقرض لها مما جعله في غنى تام عن اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة تمويله ففي خضم هذه الظروف قامت السياسة النقدية بإيجاد أدوات مكنتها من امتناس السيولة بما يسمح بالمحافظة على استقرار الأسعار كهدف رئيسي ضمن معدل تضخم متحكم فيه كهدف نهائي تعمل على تحقيقه .

المطلب الأول : العلاقة بين السيولة و الربحية في البنوك التجارية

من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة و الربحية و أن يحافظ على هذا التوازن باستمرار و الحقيقة فان هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لان توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية و لهذا فان المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان .

يلاحظ وجود علاقة عكسية بين السيولة و الربحية أي كلما زادت درجة السيولة قلت درجة الربحية و العكس بالعكس ، لذلك نجد مثلا الأصول السائلة الحاضرة مرتفعة لكنها لا تدر عائد على البنك و هذا بعد استغلال أموالها في استثمارات يمكنها أن تدر دخولا ، و في حين أن القروض و السلفيات تحقق أرباح و عوائد كبيرة و لكنها تعد من القيم الأقل سيولة لدى البنوك التجارية لذلك يجب أن يكون هناك مفاضلة بين هذين الهدفين من البنوك و ينبغي ألا يكون احد الأهداف على حساب الآخر لان كلاهما له أهميته ، إذا اخذوا أهمية للسيولة في البنك نكون قد أهملنا الربحية و ذلك لعدم استثمار السيولة لصالح البنك و بالتالي البنك لا يدوم فترة أطول و من جهة أخرى إذ لا يهتمون بالسيولة و توجه كلها إلى الاستثمار أي البنك يهتم بالربحية فقط بالتالي قد يواجه مشكلة الإعسار أو الإفلاس ، لهذه الأسباب فان إدارة السيولة في البنك التجاري ينبغي أن تولى الاهتمام الواجب مما يؤثر في نهاية المطاف على ربحية البنك .²

¹ . ناجية عاشور ، مرجع سابق ، ص : 64 .

2 . zaphaniah akunga maaka ، the relationship between liquidity risk and financial performance of commercial banks in Kenya ، October ، 2013 ، p : 5 – 6 .

و فيما يلي تشابك العلاقة بين السيولة و الربحية و الملاءة للبنك التجاري¹:

نتيجة لطبيعة النشاط المصرفي للبنك التجاري ، تنشأ علاقات متداخلة فيما بينها و متناقضة ما بين كل من السيولة و الربحية و الملاءة ، حيث يحاول فيها البنك التأقلم و التوفيق فيما بينها لضمان استمرارية نشاطه و تحقيق أهدافه ؛

فالبنك التجاري كأى مشروع قائم بذاته ، يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال تحقيق أكبر فائض ممكن و المتمثل في الفرق بين إيراداته الإجمالية و نفقاته الكلية ، و تتحقق الإيرادات الإجمالية أساسا من عمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بها البنك و كذا العمولات التي يتقاضاها نظير الخدمات المصرفية المختلفة ، أما نفقات البنك فتمثل في نفقات إدارته و تشغيله و الفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه ، و هذا مع الأخذ في الاعتبار الخسائر الرأسمالية التي قد تلحق به نتيجة لانخفاض القيم السوقية لبعض أصوله و القروض التي يعجز على استردادها ، و الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج من ارتفاع القيم السوقية لبعض أصوله ؛

فتتركز المصلحة الاقتصادية للبنك في تحقيق أكبر فائض ممكن ما بين إيراداته الإجمالية و نفقاته المختلفة ، فيسعى البنك إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن من ناحية و عن طريق تحقيق أكبر إيراد إجمالي ممكن من ناحية أخرى ؛

و بالنسبة لتحقيق أكبر إيراد إجمالي ممكن فهو متعلق بمدى توسع النشاط المصرفي للبنك التجاري من منح قروض و استثمارات و غيرها ، إلا أن هذه القروض و الاستثمارات كلما كانت قليلة السيولة كلما كانت تذر عليه إيراد أكبر و عليه فالبنك مقيد بحدود إذا تخطاها سوف يهدد كيانه المالي ، فالبنك عندما يضيف إلى قروضه يضيف أيضا إلى حجم الالتزامات التي يرتبط بها ، فيكون بذلك مستعدا لمواجهة طلبات سحب المودعين في أي وقت ، و كما اشرنا سابقا أن حصول البنك على أكبر إيراد إجمالي ممكن يهدد مركزه المالي من ناحية السيولة و بالتالي فالربحية و السيولة قوتان متعاكستان حيث تسيران في اتجاهين متضادين ؛

فإذا غالى البنك في السعي وراء الربح اضعف مركزه المالي من حيث السيولة كما انه لو غالى بالاحتفاظ بمقدار من الاحتياطي النقدي ، فانه يفوت عليه فرص الإقراض و الاستثمار و التي تذر عليه بالإيراد .

¹ . لونيسي هدى ، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ،

جامعة الجزائر 3 ، 2011 - 2012 ، ص : 31 - 32 .

و بالتالي كما اشرنا سابقا أن كل من السيولة و الربحية هما هدفين متضادين لان زيادة احدهما لا بد أن تكون على حساب الآخر ، فيسعى البنك لتحقيقهما في آن واحد ، و السياسة الرشيدة في هذه الحالة هي العمل على المحافظة على سلامة المركز المالي للبنك (ملاءة البنك *la solvabilité*) و التي يعبر عنها بالمعادلة التالية : ملاءة البنك = القيمة الفعلية للأصول / الالتزامات قبل الغير .

و كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح ، كلما ارتفعت سلامة المركز المالي للبنك و العكس ، فكلما قل الحاصل عن الواحد دل على عدم سلامة المركز المالي لهذا البنك و الذي قد يكون بسبب إفراط في شراء أوراق مالية تنقلب قيمتها السوقية بدرجة كبيرة أو بسبب منح قروض للعملاء مشكوك في سلامة مركزهم التجاري مما يهدد كيان استمرارية نشاط البنك التجاري ، الشيء الذي قد يعرضه لحالة الإفلاس .

فالمشكلة الأساسية التي تواجه البنوك التجارية هي كيفية التوفيق ما بين ثلاثة أهداف رئيسية ، فالأول يتعلق بحماية حقوق المودعين و الثاني بالسيولة و الثالث بتحقيق الحد الأقصى من الأرباح .

فهذه الأهداف الثلاثة متناقضة ، فالهدف الأول يمس أصحاب الودائع و التي تمثل المصدر الرئيسي للبنك التجاري ، أما الثاني فيتعلق بمصالح كل من المقرضين و المقترضين على حد سواء ، فالبنك ملزم بالاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لمواجهة طلبات سحب المودعين من جهة ، و اغتنام فرصة جيدة للاستثمار من جهة أخرى ، فكل من البنك التجاري و المودعين يمثلان طرفي لمعادلة السحب و توظيف السيولة .

أما الهدف الثالث فهو يتعلق بحقوق و مصالح المساهمين و مديري البنك ، فالمشكلة الأساسية كما اشرنا سابقا هي كيفية التوفيق ما بين هذه الأهداف المتناقضة و المتعارضة فيما بينها .

و بالتالي على البنك أن يسعى جاهدا إلى تحقيق أفضل توفيق بين عامل الربحية و السيولة حتى حدود المحافظة على سلامة مركزه المالي ، و هنا يتوقف الأمر على نظام مراقبة البنوك التجارية التي تتولاها السلطة النقدية (البنك المركزي) و السياسة الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها ¹.

¹ . لونيبي هدى ، مرجع سابق ، ص : 33 .

المطلب الثاني : تأثير أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية

يقوم البنك المركزي بفرض رقابة على النشاط المصرفي و توجيهه من خلال التأثير على كمية و نوعية الائتمان المصرفي و كذلك التأثير في عرض النقد ، و تستخدم السلطة النقدية (البنك المركزي) أدوات كمية و نوعية لتحقيق ذلك و هي :¹

الادوات الكمية : و تستهدف التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية و التأثير في كميته بالزيادة أو التخفيض للتأثير في عرض النقد عن طريق استخدام البنك المركزي لواحدة أو أكثر من الادوات التالية : تغيير سعر الخصم و إعادة الخصم ، بيع و شراء الأوراق المالية و التجارية في السوق المفتوحة ، تغيير نسبة السيولة النقدية (نسبة الاحتياطي القانوني) ؛

تعتبر سياسة معدل الاحتياطي القانوني من أكثر الادوات الكمية الفعالة للبنك المركزي خاصة في الدول النامية أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام أسواق النقد أو المال ، كما أن سياسة معدل إعادة الخصم محدودة الأثر لضيق أسواق الخصم (محدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها) في هذه الدول ؛

الادوات النوعية : تستهدف الادوات الكمية التحكم في حجم الائتمان بينما الادوات النوعية تستهدف تنظيم الائتمان أو التوسع في منحه لقطاعات اقتصادية معينة على حساب قطاعات اقتصادية اقل أهمية ، فالأدوات النوعية تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي و توظيف الأموال و استثمارها فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتدخل السلطة النقدية في القطاعات ككل و هي : تنظيم القروض الاستهلاكية ، تحديد السقوف التمويلية ، تخصيص التمويل ، و الإقناع الأدبي .

و فيما يلي شرح لفعالية كل أداة من أدوات السياسة النقدية على حدا :

يعتمد نجاح السياسة النقدية في تنظيم الائتمان على التعاون التام و الثقة المتبادلة بين البنوك المركزية و البنوك التجارية من ناحية ، و من ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية و مالية متطورة و منتظمة ، و بالتالي

¹ . وهيبه رجراج ، مرجع سابق ، ص : 271 .

يؤدي تجاوب البنوك التجارية مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية ، و بالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي ¹.

أولاً : فعالية الادوات الكمية للسياسة النقدية :

نعني بفعالية الادوات الكمية مدى نجاح السلطة النقدية في التأثير على مستوى الائتمان و إحداث التغيير المرغوب في كمية النقود المتداولة .

1.فعالية معدل إعادة الخصم :

و هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية و الأذون الحكومية للبنوك التجارية ، و هو يمثل أيضا سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية نظير تقديم قروض لها ، كما تعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم الادوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة و الائتمان ، حيث استعملت سنة 1839 ، كما استخدمها البنك الفدرالي الأمريكي سنة 1913 ، و يطلق عليها أيضا اسم سعر البنك ².

يعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم الادوات التي تستعملها البنوك المركزية للتأثير على كمية الائتمان ، و قد استعمل هذا المعدل لأول مرة من طرف انجلترا في القرن التاسع عشر ، إن فعالية معدل إعادة الخصم في تحقيق الأهداف النقدية تكمن في التالي ³:

أ. أن تكون عمليات إعادة الخصم لدى البنك المركزي من طرف البنوك التجارية تمثل نسبة مهمة من النشاط الاقراضي لهذه البنوك ، بمعنى آخر ألا تتوفر سيولة كافية خارج البنك المركزي تمكن البنوك التجارية من الاقتراض و عدم اللجوء إليه ، و هذا الافتراض غير صحيح من الناحية الواقعية حيث انه في أوقات التضخم و هي أوقات تتوفر فيها النقود المعدة للإقراض خارج البنك المركزي أو تكثر فيها الودائع الجارية ، فعندما يرفع البنك المركزي من معدل إعادة الخصم فان البنوك التجارية ترى أن الاعتماد على المصادر الأخرى غير البنك المركزي في الحصول على الائتمان أسهل لها و اقل تكلفة ، فيكون رفع معدل إعادة الخصم لا

¹ . إيمان اسعد ، فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2016 - 2017 ، ص : 25 .

² . لونيسي هدى ، مرجع سابق ، ص : 116 .

³ . إيمان اسعد ، مرجع سابق ، ص : 25 - 26 .

معنى له و لا يؤدي إلى تقليل الائتمان ، و كذلك الحال في أوقات الانكماش حينما يكون الطلب على الائتمان قليلا بسبب سيادة جو التشاؤم عند المستثمرين فيكون معدل إعادة الخصم لا معنى له كذلك ، لان البنوك التجارية تقلل من طلبها على النقود بسبب قلة الطلب على الائتمان في هذه الظروف من طرف المستثمرين ؛

ب. ألا يتأثر الطلب على الائتمان بأي عامل آخر غير سعر الفائدة بحيث يكون سعر الفائدة هو المحدد الرئيسي لما يطلبه المستثمرون من الائتمان ، فيؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على الائتمان ، و ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليل الطلب على الائتمان ، فعندما يكون الوضع هكذا فانه و مع انطباق الفرضية الأولى عند رفع معدل إعادة الخصم يرتفع سعر الفائدة في السوق و يقلل الطلب على الائتمان من قبل المستثمرين ، كما أن تخفيض معدل إعادة الخصم يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في السوق و بالتالي يزداد الطلب على الائتمان من قبل المستثمرين ، و لكن هذا الافتراض غير صحيح من الناحية الواقعية ، إذ أن عامل التوقعات له دور اكبر من عامل سعر الفائدة في تحديد حجم الطلب على الائتمان ، فلو أن رجال الأعمال في فترة الرواج و اتجاه الاقتصاد نحو التضخم ، كانوا متفائلين بمستقبل الاستثمار فان طلبهم على الائتمان يكون غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة ، أي أن ارتفاع سعر الفائدة بنسبة معينة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة اقل منها ، و على العكس لو أن رجال الأعمال في فترة الانكماش و اتجاه الاقتصاد نحو الركود ، كانوا متشائمين بمستقبل الاستثمار فان طلبهم على الائتمان سيقبل حتى مع انخفاض سعر الفائدة ؛

ج. أن تكون الأوراق التجارية وسيلة شائعة و مهمة في تمويل التجارة الداخلية ، و أن تكون أهمية الوسائل الأخرى قليلة أو معدومة حتى يلجا التجار لخصم الأوراق التجارية لدى البنوك و تلجا البنوك التجارية لدى البنك المركزي لإعادة خصمها ، إلا أن التجارة المحلية أصبحت تمول عن طريق تجاوز الرصيد في الحسابات الجارية .

هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم و بين أسعار الفائدة للتأثير على وضع الائتمان في الاقتصاد الوطني ، فعندما يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم للبنوك التجارية ، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض ، لان البنوك بدورها ستعطي كامل التسهيلات لعملائها ليقترضوا منها و ذلك بتخفيض سعر فائدة قروضها ، أما في حالة ما إذا قام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم فانه يفرض على البنوك أن تقلل من قروضها و أن ترفع من كلفة هذه القروض ، فيحجم العملاء على طلب القروض ، و هكذا يمكن للبنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق تغيير سعر الخصم ، لان هذا التغيير يؤثر على سعر

الفائدة و على مستوى القروض ، و بما أن هذه الأخيرة تعتبر مصدرا لودائع جديدة فان تغيير معدل إعادة الخصم يؤثر في آخر الأمر في حجم النقود المتداولة ، و لهذا تستعمله الحكومات في سياسة محاربة التضخم من جهة ، لتحذ من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية ، أما من جهة أخرى تتبع هذه الحكومات سياسة توسعية لمحاربة الانكماش الاقتصادي و ذلك عند ظهور بوادر الكساد الاقتصادي .

و يمكن تلخيص تأثير تغيير معدل إعادة الخصم على عدة مستويات¹:

- * على المستوى النقدي : يؤدي ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى التقليل من الحجم الرائج من النقود ؛
- * على المستوى الإنتاجي : يؤدي الارتفاع في معدل إعادة الخصم إلى توقف زيادة الإنتاج و نقصان المخزونات و التقليل من عمليات المبادلة و تعطيل عوامل الإنتاج .؛
- * على مستوى القروض : يؤدي ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى التقليل من القروض ؛
- * على مستوى السوق المالية : يؤدي ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى ارتفاع معدل الفائدة بالنسبة للعمليات ذات الأجل الطويل ؛
- * على صعيد المعاملات الخارجية : يؤدي ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى جلب الأموال الخارجية التي تدخل بحثا عن استثمارات جد منتجة ؛
- كما أن تخفيض معدل إعادة الخصم يؤدي إلى نتائج معاكسة للنتائج السابقة و التي تحدث بعد ارتفاعه .
- * حدود فعالية معدل إعادة الخصم :

إن سياسة إعادة الخصم كانت منطقية و فعالة في ظل قاعدة الذهب و ذلك لتصحيح وضعية ميزان المدفوعات ، فعندما يكون هذا الأخير في حالة عجز يترتب عنه تدفق الذهب نحو الخارج نتيجة وفاء الدولة بالتزاماتها بسبب انخفاض سعر الفائدة ، فيعمل البنك المركزي على تصحيح الوضع برفع معدل إعادة الخصم الذي ينتج عنه انخفاض الأسعار المحلية ، و انخفاض هذه الأخيرة يؤدي إلى زيادة

¹ . لونيبي هدى ، مرجع سابق ، ص : 116 .

الصادرات ، كما أن رفع سعر الفائدة يعمل على جذب رؤوس الأموال من الخارج نحو الداخل مقابل انخفاض تدفقها نحو الخارج ، و بالتالي فإن أثر رفع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال إلى داخل الدولة ، و منه يترتب عنه تحسين سعر الصرف و ميزان المدفوعات ، إلا أن اختفاء قاعدة الذهب أدى إلى تقليص استخدام هذه الأداة و تراجع دورها لعدة أسباب نذكر منها :¹

- تتوقف فعالية هذه الأداة على مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية ، و ذلك عندما تتخفص سيولة هذه البنوك أما في حالة توفر السيولة لديها فإنها لا تلجأ إلى البنوك المركزية لإعادة خصم أوراقها ، بل تحتفظ بها إلى تاريخ استحقاقها لتتحصل على كامل مبلغ هذه الأوراق التجارية ؛

- يعتمد معدل إعادة الخصم في تحقيق أهدافه على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق و باعتبار أن معدلات الفائدة هي العامل المؤثر المباشر في حجم الائتمان و منه فنجاح معدل إعادة الخصم يتوقف على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق ، و هذا يتوقف بدوره على درجة تنظيم و كفاءة الجهاز المصرفي بشكل يؤدي إلى أن أي تغيير في سعر الخصم يصاحبه تغيير في أسعار الفائدة ، إلا أن هذه الوضعية لا تتسجم على الأقل مع أوضاع الجهاز المصرفي في عديد من الدول النامية ؛

- تعتمد هذه الأداة على مبدأ حساسية الطلب على الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة ، إلا أن هذه العلاقة لا تتوفر دائما ، فنقوم البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة و لا يتبعه انخفاض الطلب على القروض و ينطبق هذا السلوك في أوقات الرواج ، حيث ترتفع الأسعار و تزيد الفرص في الحصول على الأرباح مما يعوض الزيادة في تكاليف الإقراض ، أما في حالة الانكماش فيلجأ البنك المركزي إلى خفض معدل إعادة الخصم الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة كما لا يقابله الإقبال على الاقتراض بسبب انخفاض توقعات الأرباح لأن حجم الاستثمار يتوقف على عوامل عديدة (مستوى الدخل ، مستوى الجباية ، الاستقرار السياسي ، أسعار الفائدة ، العائد المتوقع ... الخ) ، و إذا كانت نظرة المستثمرين تشاؤمية للأوضاع فإنهم يحجمون عن زيادة الاستثمار و منه عدم الإقبال على طلب الائتمان و العكس إذا كانت نظرهم متفائلة ؛

¹ . لونيبي هدى ، مرجع سابق ، ص : 117 - 118 .

- كما أن سياسة سعر الخصم تستوجب وجود سوق نقدية متطورة يكون فيها التعامل نشطا بالأوراق التجارية وبقية أدوات الائتمان المصرفي قصيرة الأجل ، ومثل هذه السوق لا تتوفر عادة في البلدان النامية ؛ بالإضافة إلى أن الكثير من الاقتصاديين (منهم فريدمان يعتبر أشد المعارضين لاستعمال هذه الأداة) حيث يشككون في مدى نجاعة وفعالية هذه الأداة في تحقيق الأهداف الانكماشية أو الأهداف التوسعية و خاصة في ظل تنوع مصادر التمويل و التخلي عن قاعدة الذهب و حرية تدفق رؤوس الأموال و من تم لم تصبح هذه الأداة سوى مؤشر أمام البنوك التجارية في اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان ؛

و من خلال ما تم عرضه من الأسباب التي أدت إلى عدم فعالية هذه الأداة إلا أنها تبقى مفيدة للسياسة النقدية رغم أنها ناقصة و تحتاج إلى أساليب أخرى مكملة لتكون أكثر فعالية كما تعتبر أداة مكملة للأدوات النقدية التي تنتهجها السياسة النقدية للوصول و بلوغ أهدافها المسطرة .

2.فعالية عمليات السوق المفتوحة :

و يقصد بعمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية و/ أو النقدية بائعا أو مشتريا الأوراق المالية والذهب و العملات الأجنبية وكذا السندات العمومية و ادونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها ، و هذا ما يعمل في نفس الوقت على خفض أو رفع معدلات الفائدة و قد ظهرت أهمية هذه الأداة بعد 1930 ، بعد اكتشاف محدودية أداة معدل إعادة الخصم ، فأصبحت من أكثر الأدوات استعمالا و انتشارا خاصة في الدول المتقدمة ، و قد اعتبرها فريدمان من بين أهم الأدوات نجاعة و فعالية في التأثير على المعروض النقدي ، أما كينز فانه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى ، لتأثيرها المباشر على عرض النقود و على حجم الائتمان ككل و المقدم للبنوك التجارية ، فهي أداة غير تضخمية و إن كانت غير كافية ما لم تمزج ببعض الأدوات الأخرى و خاصة أدوات السياسة النقدية ، زيادة عن توفر الدول على أسواق مالية و نقدية متطور و منظمة .¹

سياسة السوق المفتوحة فعاليتها تتوقف على عدة أسباب أهمها :²

¹ . لونيبي هدى ، مرجع سابق ، ص : 118 .

² . إيمان اسعد ، مرجع سابق ، ص : 27 .

أ. الاحتياطات النقدية الفائضة المعدة للإقراض لدى البنوك التجارية ، يجب أن تتغير وفقا لاتجاهات السوق المفتوحة ، فإذا اتجهت السوق المفتوحة نحو عرض كميات كبيرة من النقود ، عن طريق شراء السندات الحكومية و ادونات الخزانة العامة ، يجب أن تزيد احتياطات البنوك التجارية بنفس الكمية التي يزيد بها العرض النقدي ، و إذا اتجهت نحو عرض كميات اقل من النقود عن طريق البيع ، فيجب أن تقل احتياطات البنوك التجارية بنفس الكمية التي نقص بها العرض النقدي ، و هذا الافتراض غير صحيح دائما لأنه هناك عوامل تؤدي إلى زيادة الاحتياطي رغم شراء البنك المركزي لكمية من السندات و الأدونات ، فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات و الأدونات ، يقوم الأفراد و المؤسسات بشرائها ، و عند بيعها يتوقع منهم ثلاثة تصرفات : أن يقومون بوضع هذه النقود في حساباتهم الجارية لدى البنوك التجارية ، أو يحتفظون بها في خزائنهم الخاصة ، أو يقسمونها بين الجهتين ، و هذا السلوك ما يطلق عليه تفضيل السيولة ، كما يوجد عامل آخر يحد من فعالية السوق المفتوحة و هو انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج عند انخفاض سعر الفائدة ، أو انخفاض الضرائب على الإنتاج ؛

ب. الطلب على الائتمان من طرف المستثمرين يجب أن يتجه في نفس اتجاه رغبة البنوك فيما يتعلق بمنح الائتمان ، بحيث إذا توجهت البنوك نحو منح المزيد من الائتمان بسبب زيادة احتياطاتها الفائضة يجب أن يلقي هذا الاتجاه استجابة من قبل المستثمرين بزيادة الطلب على الائتمان ، و هذا الافتراض في الواقع قد لا يتحقق ، ففي فترات الانكماش تتوجه البنوك نحو زيادة الائتمان و لكن قد تكون نظرة رجال الأعمال متشائمة من مستقبل الاستثمار و بالتالي فان الطلب على الائتمان لن يزيد كما ترغب البنوك ، و العكس في حالة الراج و توجه البنوك نحو التقليل من الائتمان فقد تكون نظرة رجال الأعمال متفائلة بمستقبل الاستثمار و بالتالي زيادة الطلب على الائتمان ، و منه الطلب على الائتمان لا يتوقف فقط على سعر الفائدة ، و إنما هناك عامل آخر ألا و هو توقعات رجال الأعمال لمستقبل الاستثمار و خاصة المؤسسات الكبيرة ؛

و تتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة إعادة الخصم بطبيعة العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية ، فإذا كانت سياسة إعادة الخصم تتميز بوجود علاقة مباشرة بين البنك المركزي و البنوك التجارية و فعاليتها تتوقف على مدى لجوء هذه الأخيرة إلى البنك المركزي ، فان سياسة السوق المفتوحة تتمثل في علاقة البنك المركزي بالسوق ككل مما يجعلها بيده يلجا إليها متى يشاء و كلما رأى أن الظروف مناسبة .

عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق المالي فإنه بذلك يزيد من حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية و الأفراد ، فيقوم البنك المركزي بدفع ثمن هذه السندات للبائعين نقداً أو بشيكات مصرفية و هو بهذا الإجراء يضيف إلى عرض النقد و إلى إجمالي السيولة المحلية للاقتصاد الوطني ، أما عندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق فإنه يقصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة الموجودة لدى المصارف التجارية و الأفراد و يزيد في الوقت نفسه من حجم أرصده النقدية باعتبار أن المشترين للسندات سيدفعون ثمنها نقداً أو بشيكات إلى البنك المركزي ، و هو بهذا الإجراء يقلص من حجم عرض النقد و من السيولة المحلية الإجمالية للاقتصاد الوطني ، و منه يمكن إدراج النتائج المترتبة على عمليات السوق المفتوحة كالاتي :

- زيادة أو نقص كمية النقود كلما اشترى أو باع البنك المركزي أوراق مالية .
- زيادة أو نقص الطلب على الائتمان تبعاً لانخفاض أو ارتفاع معدلات الفائدة على القروض .
- زيادة أو نقص القروض و الاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية تبعاً لزيادة أو نقص احتياطات هذه البنوك لدى البنك المركزي .

* حدود فعالية عمليات السوق المفتوحة :

يفترض البنك المركزي لنجاح سياسة عمليات السوق المفتوحة أن تقوم البنوك التجارية بتوسيع حجم قروضها عندما تحصل على زيادة في احتياطاتها النقدية و تقليص حجم قروضها عندما تنخفض احتياطاتها النقدية لكن مثل هذا الأمر قد لا يحصل لأن التوسع أو التقلص في حجم القروض يعتمد على رغبة المستثمرين في طلبها و التي تزداد عند شعور هؤلاء المستثمرين بالتفاؤل حول المستقبل كما أن البنوك التجارية تكون غير مستعدة لتقليص حجم قروضها حتى و إن قلت حجم احتياطاتها النقدية لدى البنك المركزي نتيجة لجوئه إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة .¹

¹ . لونيبي هدى ، مرجع سابق ، ص : 119 .

أما في حالة الانكماش عندما يعمل البنك المركزي كمشتري من البنوك التجارية فإن عمليات البنك المركزي قد تفشل في دفع هذه البنوك على توسيع حجم الائتمان رغم زيادة احتياطياتها النقدية ، حيث تصبح عملية الإقراض محاطة بمخاطر جسيمة ، كما أن البنك المركزي لا يستطيع إجبار البنوك التجارية على تقديم القروض عندما لا ترغب هذه الأخيرة في ذلك .

و بالتالي ففعالية سياسة عمليات السوق المفتوحة غالبا ما تكون متواضعة الفعالية في حالات الأزمات الاقتصادية ، فالمصارف التجارية لا تقوم بالضرورة باستثمار مواردها و أرصدها النقدية المتاحة لديها أثناء الانكماش الاقتصادي ، كما أنها لا تتدفع كثيرا في شراء السندات (الحكومية) من البنك المركزي أثناء حالات التضخم الاقتصادي .

و كما أن سياسة السوق المفتوحة تؤثر أيضا على أسعار الفائدة للسندات التي يبيعها البنك المركزي أو يشتريها من السوق المالي و هذا التأثير بدوره يرتبط بعنصر التوقعات في الاستثمار لهذا النوع من الأوراق المالية ، كما يظهر تواضع فعالية عمليات السوق المفتوحة بدرجة أكبر في البلدان النامية التي مازالت تفتقد الأسواق المالية و النقدية المتطورة .

3.فعالية الاحتياطي القانوني :

تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لدى البنك المركزي ، و هذه النسبة تكون عرضة للتغيير من حين لآخر و ذلك تبعا للظروف السائدة في البلاد ، لذا يعتبر معدل الاحتياطي القانوني احد العوامل المحددة للبنوك التجارية في خلق النقود الائتمانية ، و التي من خلالها يتمكن البنك المركزي من التأثير على قدرة هذه البنوك على خلقها للنقود الائتمانية .

تؤثر هذه السياسة تأثيراً مباشراً على سيولة البنوك التجارية، و هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقاً للسياسة النقدية التي يريد تطبيقها و تنفيذها لمواجهة التقلبات الاقتصادية من موجات تضخمية و انكماشية.¹

و يكون هذا التأثير بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي و بحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد ، إذ يعمل البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أثناء فترات الرواج الاقتصادي ، و يترتب عنه وضع حد لقدرة البنوك التجارية على منح القروض ، و بالتالي لا تجد هذه البنوك مفراً من تخفيض حجم القروض و السلفيات و تخفيض حجم الودائع للوصول إلى الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي الذي يقرره البنك المركزي .

أما في حالة الركود و الكساد الاقتصادي ، يعمل البنك المركزي على خفض هذه النسبة بهدف تشجيع البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي ، خاصة و أن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة و نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى .

إن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني سواء بالزيادة أو بالنقصان يعتبر من الوسائل الكمية الفعالة ، على الائتمان المصرفي و تحديد حجمه و خاصة في البلدان النامية فضلاً عن أن هذه السياسة يمكنها أن تؤثر في حجم السيولة لدى البنوك و تضمن حقوق المودعين في نفس الوقت.²

و تعتبر أداة نسبة الاحتياطي أحدث الأدوات استعمالاً في مراقبة حجم الائتمان ، و حتى تكون فعالة يفترض الآتي:³

أ. أن يكون مصدر الائتمان في البنوك التجارية هو الودائع الجارية التي يودعها الجمهور لدى هذه البنوك ، بحيث يؤدي تغيير نسبة الاحتياطي القانوني إلى تغيير كمية الاحتياطي الفائض المعد للإقراض ، لكن هذا الافتراض صحيح على المستوى النظري فقط لأنه على مستوى الواقع ، فإن كثير من البنوك و خاصة الكبيرة

¹ . لونيبي هدى ، مرجع سابق ، ص : 120 .

² . لونيبي هدى ، مرجع سابق ، ص : 120 - 121 .

³ . إيمان اسعد ، مرجع سابق ، ص : 28 - 29 .

منها قد تجمعت عندها على مر الأعوام أرصدة ضخمة من أرباحها و الزيادات في رأسمالها تمكنها من منح الائتمان بالقدر الذي تريد دون أن تتأثر كثيرا بنسبة الاحتياطي القانوني ؛

ب. أن يكون رد فعل البنوك التجارية على تعليمات البنك المركزي ايجابيا و في الاتجاه المطلوب ، فإذا قرر البنك المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي بقصد توسع البنوك التجارية في منح الائتمان تستجيب البنوك إلى هذه الرغبة فتزيد من الائتمان الممنوح و بالنسبة التي يقررها البنك المركزي ، و في الواقع العملي فان هذه الرغبة قد لا تتحقق و ذلك لما يمكن أن تراه هذه البنوك التجارية من وضع سيء للاقتصاد الوطني تخاف بسببه على أموالها إن هي أقرضتها لا تستردها ، و حتى إذا حققت للبنك المركزي رغبته في زيادة الائتمان الممنوح فقد لا يحقق له رغبته بالكيفية التي يريدها ؛

ج. أن يكون رد فعل رجال الأعمال على استجابة البنوك التجارية لرغبة البنك المركزي ايجابيا كذلك ، و بنفس الدرجة التي يتوقعها ؛

د. أن تكون سرعة دوران النقود ثابتة ، و هذا الافتراض حتى لا يزيد حجم النقود المتداولة فعليا عن الحجم المتوقع و اللازم لسير الاقتصاد لان البنك المركزي عندما يقرر تخفيض حجم الائتمان فإنما يقرر بطريقة أخرى تخفيض حجم النقود المتداولة داخل المجتمع لفترة ما ، و ما دام حجم النقود المتداولة خلال فترة ما هو عبارة عن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها فان من شأن تغير سرعة دوران النقود أن يزيد حجم النقود و بالتالي فان الإجراء المتخذ من طرف البنك المركزي بتخفيض كمية النقود لا معنى له بسبب ارتفاع معدل دوران النقود ، فيبقى الحجم المتداول من النقود خلال الفترة هو نفسه أو يزيد ، و إذا انخفض فلا ينخفض بالمعدل الذي كان يريده البنك المركزي ، ففي الواقع العملي لا يمكن القول أن سرعة دوران النقود تبقى ثابتة فهي تتغير من فترة لأخرى ، و تغيرها هذا لا يمكن التنبؤ به في كثير من الأحيان لأنه يكون نتيجة لردود أفعال إنسانية بناء على توقعاتهم في كثير من الأحيان ؛

و على الرغم من كل ما سبق فان أداة الاحتياطي تكون فعالة في علاج حالات التضخم أكثر منها في علاج حالات الكساد .

* حدود فعالية نسبة الاحتياطي القانوني :

على الرغم من أن معدل الاحتياطي القانوني بالغ الأهمية و شائع الاستعمال من بين أدوات السياسة النقدية ، إلا انه يبقى محل العديد من الانتقادات ، نذكر أهمها فيما يلي :¹

- إن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني قد لا تؤثر على حجم الائتمان خاصة إذا كانت البنوك التجارية تتوفر على احتياطات نقدية فائضة ، ففي حالة ما إذا قرر البنك المركزي رفع معدل أو نسبة الاحتياطي

القانوني بهدف خفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان و كانت لهذه البنوك احتياطات فائضة تغطي نسبة الزيادة في الاحتياطي القانوني ، فان ذلك لن يخفض من حجم الائتمان ؛

- يتأثر حجم الائتمان بالظروف الاقتصادية و المالية (كحالات الرواج و الركود الاقتصادي و الرؤية المستقبلية المتفائلة أو المتشائمة للمتعاملين الاقتصاديين ، الأرباح المتوقعة الخ) و غيرها من العوامل المؤثرة في حجم الائتمان ؛

فإن تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني قد لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير في حجم الائتمان و بالتالي فالظروف الاقتصادية لا تقلل فقط من فعالية أداة الاحتياطي القانوني ، بل كذلك من فعالية أدوات السياسة النقدية الأخرى ؛

- إن تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني له أثر كمي مباشر و فوري على احتياطات البنوك التجارية و مقدرتها على التوسع في منح الائتمان ، فإن استخدامها من طرف السلطات النقدية بكثرة يؤدي إلى حدوث ارتباك في أداء البنوك لعملها المصرفي ، و لهذا يصفها بعض المحللين الاقتصاديين بأنها أداة مولدة لعدم الاستقرار النقدي و المالي في الاقتصاد ، لذا و لتفادي هذا الارتباك ينصح البنوك المركزية باستخدام هذه الأداة في الأوقات الضرورية و خصوصا في حالة رغبة البنك المركزي في إحداث تغيير كبير في حجم الائتمان ؛

- كما تنتقد هذه السياسة أيضا كونها أنها تعامل جميع البنوك بنفس الرؤية فهي لا تميز ما بين البنوك ذات العجز و البنوك ذات الفائض في احتياطاتها النقدية و حالة السيولة المتوفرة لديها ؛

- قد يؤثر معدلات الاحتياطي القانوني على ربحية البنوك التجارية ، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض حيث تلجأ البنوك التجارية في بعض دول العالم إلى زيادة معدلات الفائدة على القروض المقدمة .

¹ . لونيبي هدى ، مرجع سابق ، ص : 121 - 122 .

ثانيا : فعالية الادوات النوعية للسياسة النقدية :

فعالية الادوات النوعية تعني النجاح و الوصول إلى النتيجة التي تؤدي إلى التأثير على كيفية استخدام الائتمان و توجيهه إلى المجالات المرغوبة .

1.فعالية سياسة تسقيف القروض :

يمكن إدراج فعالية سياسة تسقيف القروض في التأثير على المعروض النقدي من خلال النقاط

التالية :¹

أ. تمتلك سياسة تسقيف القروض أثرا مباشرا و فعالا على حجم التوسع الائتماني ، ذلك أنها تقوم بالتحكم في حجم القروض للاقتصاد التي تقدمها البنوك التجارية و التي تمثل المصدر الأساسي لخلق نقود البنوك ، و هي بذلك تتفادى سلبيات آليات الرقابة الكمية السابقة التي تركز على التحكم في سيولة البنوك ؛

ب. تعتبر سياسة تسقيف القروض أداة للرقابة على القروض للاقتصاد أو تلك التي تقدمها البنوك التجارية ، غير أنها لا تمتلك تأثير على القروض للخزينة العامة ، و هو ما يجعل حجم معتبر من المعروض النقدي غائب عن دائرة اختصاص سياسة تسقيف القروض ؛

¹ . إيمان اسعد ، مرجع سابق ، ص : 29 ، 30 .

ج. ترتبط فعالية سياسة تسقيف القروض بعلاقة عكسية مع درجة تطور السوق المالية ، ذلك أن تأثيرها ينخفض في وجود سوق مالية نشيطة توفر التمويل المناسب للمشاريع و المؤسسات الاقتصادية ؛

د. لسياسة تسقيف القروض اثر سلبي على المنافسة بين البنوك ، ذلك أن تحديد سقف ائتمانية لكل بنك يجعل من التنافس على تخفيض سعر الفائدة أمرا لا مبرر له ، فكل بنك يعمل على استهلاك السقف المحدد له ، لان الزيادة عليه تجره إلى عقوبات من البنك المركزي ، كما أنها تفقدها ثقة عملائها نتيجة رفض طلبات الاقتراض فوق حجم السقف المحدد .

2. فعالية السياسة الانتقائية للقروض :

يمكن توضيح فعالية السياسة الانتقائية للقروض من خلال تقييمها بإبراز كلا من المزايا و العيوب و هي كالتالي¹:

أ. مزايا السياسة الانتقائية للقروض :

يمكن اعتبار السياسة الانتقائية للقروض أداة مهمة و فعالة لتوجيه الائتمان البنكي إلى النشاطات و القطاعات الاقتصادية التي تهدف الدولة إلى تطويرها و تنميتها ، و كذلك إلى الشرائح الاجتماعية التي تريد مساعدتها ، فهي آلية تمكنها من توزيع الكتلة النقدية بشكل من التوازن الذي يسمح بتنمية شاملة لمختلف القطاعات و النشاطات ، كما انه يمتص الأثر السلبي لأدوات الرقابة الكمية التي تهدف إلى التحكم في حجم الكتلة النقدية دون تمييزها بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل يهدف إلى تطوير و تنمية فعلية تنعكس بصورة ايجابية على مؤشرات الاقتصاد الكلي ، و القطاعات أو النشاطات التي تزيد من حدة الظواهر التضخمية ؛

ب. عيوب السياسة الانتقائية للقروض :

¹ . إيمان اسعد ، مرجع سابق ، ص : 30 .

تتعلق فاعلية هذه السياسة بمدى التزام المقترضين من مؤسسات أو أفراد باستخدام هذه القروض في الهدف الذي حدد لوجهة القرض ، و هو ما يجعل تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه السياسة النقدية في يد المقترضين .

3.فعالية أداة هامش القروض المضمونة بالسندات :

تعتبر هذه الأداة النوعية فعالة في التأثير على الائتمان الممنوح للمضاربين في السندات أو أي شيء آخر إذا لم تكن هناك جهات أخرى غير البنوك التجارية تمد هذا القطاع بالائتمان اللازم ، أو لم تكن هناك طريقة أخرى للمضاربين يحصلون من خلالها على القروض ، لكن في الواقع توجد هناك مؤسسات كثيرة يمكنها أن تمنح الائتمان دون الخضوع إلى رقابة البنك المركزي ، كمؤسسات الاستثمار ، كما أن هناك أيضا طرق أخرى تمكن المضاربين من الحصول على القروض التي يرغبون فيها كطريقة مجاوزة الرصيد ، و بالتالي المضاربون سيحصلون على قروض دون أن يضطروا إلى تقديم أصولهم من السندات كضمان لهذه القروض¹.

* حدود فعالية الادوات النوعية (المباشرة) :

رغم فعالية الادوات النوعية عند استعمالها للتأثير في حجم الائتمان إلا أن هناك العديد من السلبيات لهذه الادوات أهمها ما يلي :²

- عدم مرونتها و محدودية فعاليتها بسبب صعوبة تعديلها حسب تغيرات الظروف إضافة إلى تطبيقها في قطاعات معينة دون تعميمها على باقي قطاعات النظام المالي ككل ؛

- قلة محفزاتها لتعبئة المدخرات مما يؤدي إلى تقييد حجم الإقراض الممنوح على مستوى الاقتصاد الوطني ؛

- تعمل هذه الادوات النوعية على خفض المنافسة ما بين البنوك التجارية لجلب الودائع و خلق فرص جديدة للإقراض ؛

¹ . إيمان اسعد ، مرجع سابق ، ص : 31 .

² . لونيبي هدى ، مرجع سابق ، ص : 124 .

- تتطلب هذه الأدوات التدخل المستمر و المتزايد للبنك المركزي في أدق القضايا الإدارية للبنوك التجارية و هذا التدخل قد يؤدي إلى خلق تعارض متزايد مع دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية .

ثالثا : فعالية الأدوات النوعية المساعدة :

تكمن فعالية هذه الأدوات في توفيق البنك المركزي في فرض تأثيره الأدبي على البنوك التجارية لتحقيق الهدف الذي يراه مناسباً لوضعية الاقتصاد .

قد يتدخل البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية و بصورة أكثر فعالية عن طريق هذه الأدوات ، يوم باستخدامها بهدف زيادة من وتيرة فعالية السياسة النقدية و إحداث الاستقرار و التوازن الاقتصادي المرغوب فيه .

1.فعالية سياسة الإقناع الأدبي :

إن امتلاك البنك المركزي لقوة التأثير على البنوك التجارية من خلال سياسة الإقناع الأدبي ، يعطي هذه الأخيرة المكانة بين مختلف السياسات النقدية الأخرى ، ذلك أنها تجعل من تطبيق السياسة النقدية مهمة مشتركة بين البنك المركزي و البنوك التجارية ، و هو ما يزيد من فعالية السياسة النقدية و نجاحها .

و يرتبط نجاح هذه السياسة بقوة المركز الأدبي للبنك المركزي و المكانة التي يحظى بها لدى البنوك التجارية ، و سلامة التحليل الذي يقدمه عن الوضع الاقتصادي ، و مدى سلامة الإجراءات المتخذة لمواجهة الوضع ، فإذا تجاوزت البنوك التجارية مع هذه الإجراءات كانت هذه الأداة فعالة ، و إذا لم تتوافق و إياها يجعل البنك المركزي يتبع سياسة الأوامر و التعليمات المباشرة .

2.فعالية سياسة التعليمات المباشرة :

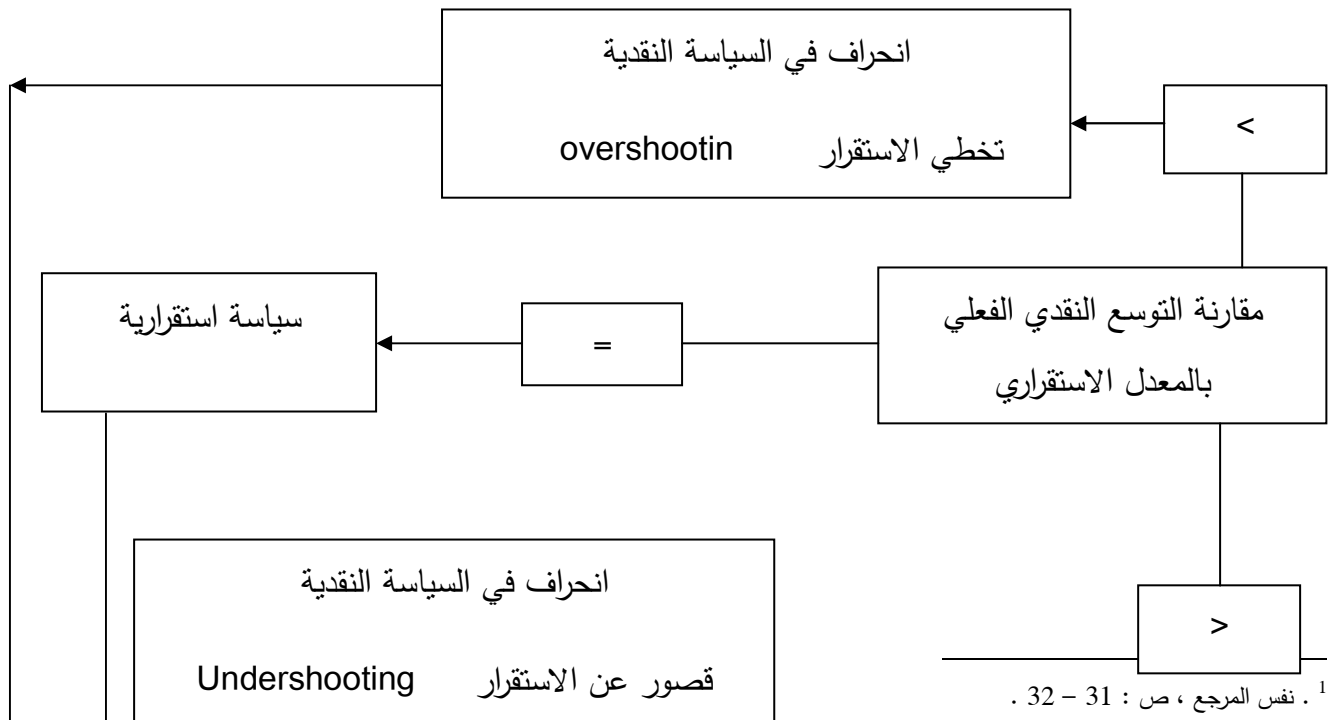
يمكن القول أن لسياسة التعليمات المباشرة دور فعال في التحكم في التوسع الائتماني الذي تقوم به البنوك التجارية ، و ذلك من خلال اعتمادها على صيغة الأوامر في تحديد معايير الإقراض و النسب المالية الواجبة

التطبيق ، و هو الأمر الذي يؤدي إلى التحكم في قدرة البنوك على خلق النقود و في توجيه الائتمان إلى القطاعات المحددة.¹

3.فعالية سياسة التفتيش المباشر :

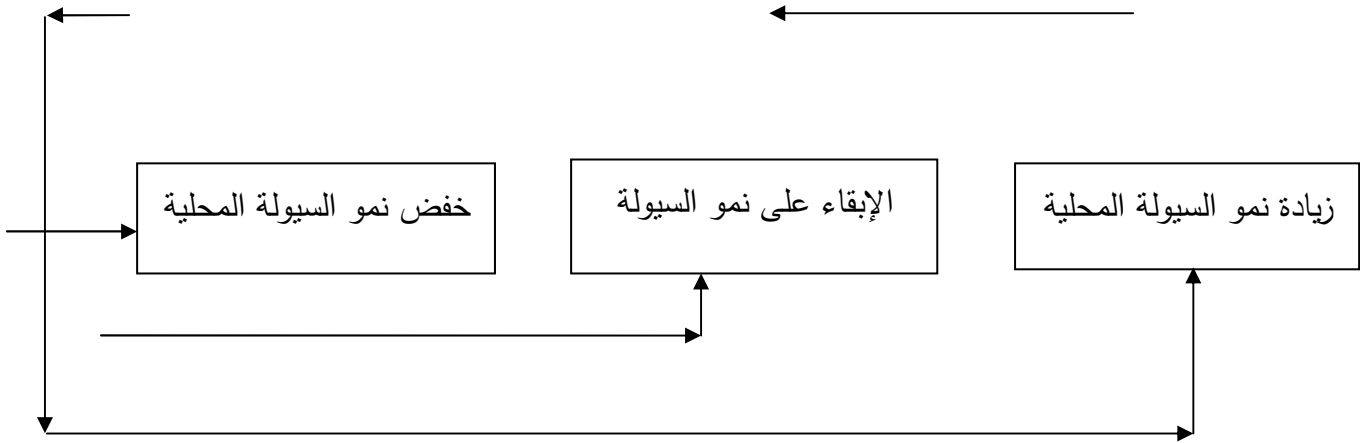
لسياسة التفتيش المباشر دور مهم في تشديد الرقابة بكل أنواعها على البنوك التجارية ، كما أنها تعطي وصفا دقيقا لوضعية الجهاز المصرفي من خلال إمكانية اطلاع البنك المركزي على الجداول المالية و المحاسبية و مختلف الوثائق المتعلقة بالنشاط الائتماني للبنوك ، غير أن هذه الرقابة قد تكون متأخرة و هو ما يجعل تأثيرها يكون مستقبليا و ليس آنيا ، كما أنها ترتبط بمدى صحة و دقة المعلومات التي تقدمها البنوك التجارية .²

الشكل رقم (02) : تقييم السياسة النقدية



¹ . نفس المرجع ، ص : 31 - 32 .

² . إيمان اسعد ، مرجع سابق ، ص : 32 .



المصدر : حسين رحيم ، النقد و السياسة النقدية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص : 178 .

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل الذي تناولت فيه كل ما يتعلق بالعلاقة بين السياسة النقدية و السيولة البنكية توصلت إلى انه أصبحت معالم السياسة النقدية واضحة ، حيث يقوم البنك المركزي باستخدام مختلف الآليات و المتمثلة في أدوات السياسة النقدية من مباشرة و غير مباشرة و لمواجهة فائض السيولة الذي ميز السوق النقدية بين البنوك لجأ البنك المركزي لغرض ضبط السيولة و التحكم في وتيرة نموها إلى التدخل في السوق النقدية ففي ظروف سياسة انكماشية و توسعية قامت السياسة النقدية بامتصاص السيولة من خلال هذه الادوات بما يسمح بالمحافظة على استقرار الأسعار كهدف رئيسي .

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لدور أدوات
السياسة النقدية في تحقيق
السيولة اللازمة لدى بنك
الفلاحة والتنمية الريفية

- وكالة جامعة -

تمهيد

في إطار توطيد التكامل بين النظري و التطبيقي و باعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات ، سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية الوكالة رقم 391 بمدينة جامعة ولاية الوادي حيث يعد من احد البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي و الخارجي من خلال نشاطاته الأساسية التي من بينها تحقيق السيولة اللازمة لديه و سأحاول في هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هيكله التنظيمي ، أهم أهدافه و الوظائف الموكلة إليه ، كما سنعرض لمعرفة إشكالية فائض السيولة لهذا البنك و الأساليب المتخذة لامتناص هذا الفائض ، و قد ارتأيت القيام بتريص تطبيقي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية للاطلاع على عمله و مختلف الأساليب المستعملة و المطبقة عليه لتحقيق السيولة اللازمة و بناءا عليه قمت بتقسيم الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول : نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة جامعة .

المبحث الثاني : أدوات جمع البيانات .

المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة و تحليلها .

المبحث الأول : نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة جامعة

المطلب الأول : ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة جامعة

1. النشأة التاريخية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة جامعة :

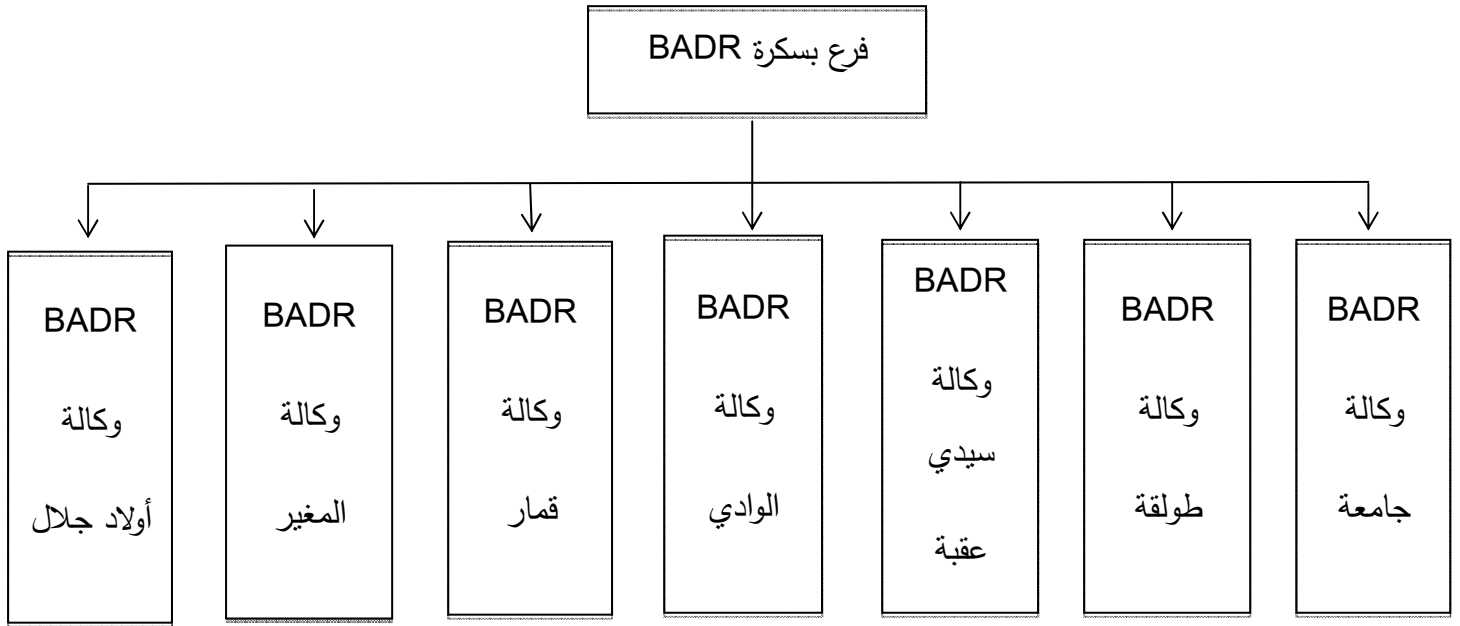
عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات وميلاد البنوك، والتي لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في تاريخ 11 جمادى الأولى 1402 هـ الموافق ل 11 مارس 1982 م ، حيث قدر رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تاريخ الإنشاء ب 22000.000.00 دج كما يعتبر بنك تجاري يمكنه جمع الودائع وهو مؤسسة ذات أسهم يقدر رأس مالها الحالي 33000.000.00 دج ومقرها الاجتماعي هو 17 شارع العقيد عميروش في الجزائر العاصمة وكانت الانطلاقة الفعلية لهذا البنك في 02-11-1982 م حيث وصل إلى زيادة عدد وكالات الفلاحة و زيادة تطويره بالإضافة إلى ذلك يعمل على تمويل القطاع التجاري و المشاريع الاستثمارية .

2. تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة جامعة :

هو وكالة تابعة للمديرية الجهوية فرع بسكرة حيث تقع في وسط مدينة جامعة وتضم حاليا 14 عاملا وقدرت مساحتها ب 70200 كلم ، و يبذل هذا البنك جهودا معتبرة بتمويل بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق الربح وتوسيع الخدمات ، كما توجد وكالات أخرى منها: وكالة بسكرة ، طولقة ، سيدي عقبة ، الوادي ، المغير ، قمار ، أولاد جلال ، و الشكل (02) يوضح ذلك ، كما أن لها دور رئيسي في تبادل رأس المال فهو وسيط بين المدخرين والمستثمرين وتنمية العلاقة التجارية والصناعية كما يقوم بوظائف و مهام أخرى .¹

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

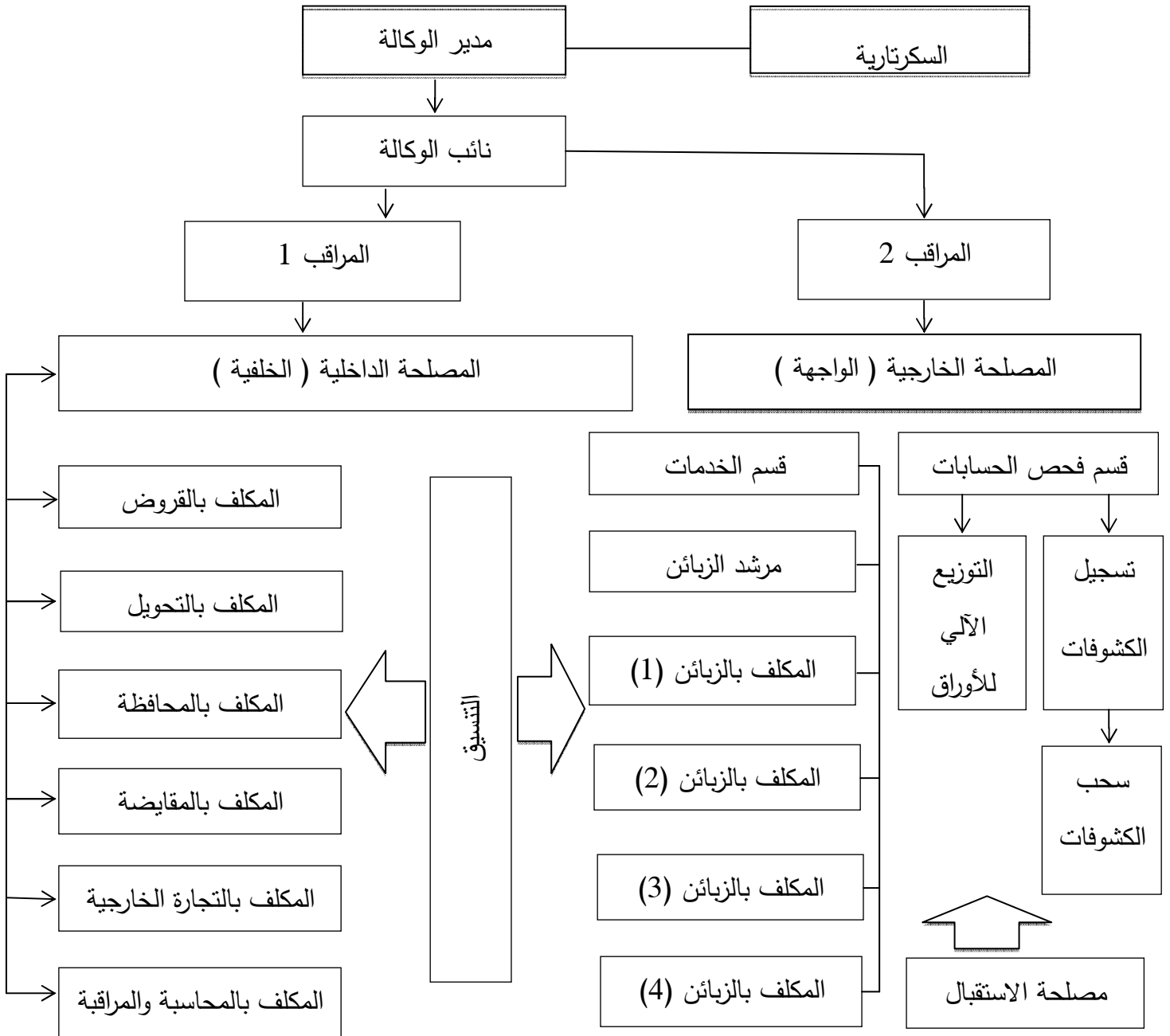
الشكل (03) : الوكالات التابعة لفرع بسكرة



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

3. هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة جامعة و تحليله :

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة جامعة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

¹. معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

و يتضح من خلال الهيكل التنظيمي للبنك انه يتكون من :

1-المدير : هو أعلى هيئة في الوكالة باعتباره مصدر كل القرارات وينسق ويسير جميع المصالح .

2-السكرتارية : استقبال و إرسال البريد وتسجيل و تنظيم المراسلات الداخلية و الخارجية و القيام ببعض الخدمات الخاصة بالمدير .

3-نائب المدير : يساعد المدير و ينوب عنه عند الغياب .

4-المراقب (1) : ويحتوي على :

4-1-المصلحة الداخلية (الخلفية) :وهو قسم داخلي للبنك تتجمع فيه الإمكانيات التقنية والبشرية و تتكون من :

أ-المكلف بالقروض : أي يختص بالدراسة المالية والتحليل المالي للملف و إخطار وقيمة القروض وتقدير نسبة الربح والمتابعة المستمرة من اجل تقدير المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف البنك وتقرير مفصل عن النشاط التدريجي .

ب- المكلف بالتمويل : خاصة بالتمويل من حساب إلى حساب آخر .

ج- المكلف بالمحافظة : الخاص بالشيكات و سنقحة الأموال .

د- المكلف بالتجارة الخارجية : كصرف العملة الصعبة .

و- المكلف بالمحاسبة و المراقبة : أي المراقبة اليومية و المقيدة و يحفظ الحسابات .

ي- المكلف بالمقايضة : في السابق كانت آلية في البنك المركزي و الآن أصبحت الكترونية .

5- المراقب (2) : يحتوي على :¹

5-1- المصلحة الخارجية (الواجهة) : و تتكون من :

أ -فحص الحسابات : و تكون المراقبة يومية شهرية إذا كان هناك خلل تقني تقوم بالتحقق .

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

ب- قسم الخدمات الحرة : و يضم سحب الكشوفات و التوزيع الآلي للأوراق .

ج- قسم الخدمات الشخصية : و يضم مرشد الزبائن المكلف بالزبائن و ينوع عددهم حسب الخدمات الموجودة داخل البنك و يتراوح عددهم بين 10 أو أكثر ويتم الربط بين قسمين عن طريق منسق .

المصالح داخل البنك :

1- مصلحة الصندوق :

1-1- الحسابات : تتوفر وكالة جامعة على كل من الحسابات : حساب الصك ، حساب العملة الصعبة ، حساب التاجر ، حساب الدفتر

1-2- الودائع : وهي أهم مصدر تمويل للبنوك التجارية حيث يسعى كل بنك إلى زيادة في رصيدها ويتم تتميتها عن طريق الوعي المصرفي لدى المتصرفين .

1-3- عمليات الشباك في البنك : تتمثل عمليات الشباك في عمليات الصرف والتحويل والدفع والسحب .

2- مصلحة عمليات الأوراق المالية والتجارية بالوكالة :

2-1- عمليات الأوراق المالية : وتتم عادة عملية الأوراق المالية سواء كانت سندات أو أسهم بين الشركات الكبرى والمساهمة في الدولة في أوراق البورصة .

2-2- عمليات الأوراق التجارية : الأوراق التجارية المتعامل بها داخل الوكالة هي الكمبيالة والشيك والسند لأمر وهذا بواسطة عمليتي الخصم والتحويل .

3- مصلحة المنازعات : هي الجهة القانونية داخل الوكالة حيث يتم من خلالها أو بواسطتها الحفاظ على حقوق البنك لدى الغير وكذلك يتم عن طريقها التقاضي في المحكمة مع المتعاملين سواء من حيث عدم التسديد أو غيرها¹.

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

المطلب الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة جامعة

إن الإطار الاقتصادي الجديد يحتم على البنك أن يلعب دورا ديناميكيا أكثر من حاجة تمويل الاقتصاد و جمع الموارد و بذلك وجب عليه جعل تدخلاته تتسم بأكثر فعالية حيث شهد البنك مرحلة تتسم بالضغوطات و كذا قيود المنافسة الناتجة عن وضعية الاقتصاد الحالية و أمام كل هذه الأوضاع وجب عليه إعادة النظر في أساليب وتقنيات التسيير التي يتبعها والعمل على ترقية نوعية الخدمات التي يقدمها من اجل إرضاء حاجات عملائه .

لقد لجا بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى إستراتيجية تجعله مؤسسة بنكية كبيرة وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي وتمثل هذه الأهداف في ما يلي :

- تحسين العلاقات مع العملاء .
- الحصول على اكبر حصة في السوق .
- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج اكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية¹.

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

المطلب الثالث : وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة جامعة

- فتح الحسابات التجارية للزبائن بالدينار الجزائري أو العملة الصعبة .
- تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة في الريف .
- منح القروض وتلقي الودائع .
- كراء الخزائن الحديدية للزبائن .
- جمع المدخرات التي يحصل عليها من أصحاب الفائض المالي .
- تحريك الدورة الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي .

أما فيما يخص جانب الإقراض لهذا البنك فهو يعتبر بنك مختص في هذا المجال و يمكن أن يمنح قروضا لتمويل قطاع الصناعة و التجارة و الأشغال العمومية وخدمات البناء و الصحة و نظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك لطبعة 2001 م في المركز الأول في الجزائر و668 من أصل 4100 بنك عالميا .¹

¹. معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

المبحث الثاني : أدوات جمع البيانات

هناك أساليب عديدة يستخدمها الباحث في جمع البيانات اللازمة للتعامل مع مشكلة معينة و من ثم معالجتها ، و من بينها الملاحظة و التي تعتبر مشاهدة منهجية و تأتي على نوعين : ملاحظة بسيطة و ملاحظة منظمة ، إلى جانب المقابلة و تعتمد أيضا على المشاهدة تكون بين طرفين اثنين مفتوحة أو مقيدة ، و الأسلوب الثالث هو الاستبيان و هو من الأساليب الشائعة الاستعمال هدفه الحصول على معلومات تجاه الموضوع المدروس ، و يجوز للباحث أن يستخدم هذه الأدوات منفردة أو مجتمعة و ذلك تبعا لطبيعة البحث و أهدافه و توجهات الباحث و الإمكانيات المتاحة ، و عليه فقد اعتمدت في دراستي على أداة المقابلة و الملاحظة .

المطلب الأول : أداة المقابلة

من أهم أسباب اختيار المقابلة مع أنها صعبة التنفيذ و تستغرق وقت هو قلة عدد الموظفين المستهدفين بالمقابلة و تعد المقابلة أداة فعالة في حالات معينة من مثل : أن يكون المبحوثين من الأطفال أو الكبار الأميين الذين لا يستطيعون كتابة إجاباتهم بأنفسهم كما هو الحال في الاستبيان ، بالإضافة إلى نوع مشكلة البحث التي تحتم قيام الباحث بمقابلة أفراد عينة الدراسة و طرح الأسئلة عليهم مباشرة ، و تختلف المقابلة العلمية عن المقابلة العرضية ، و يحتاج توضيح طبيعة المقابلة العلمية تناول تعريف المقابلة و أنواعها و إجراءات المقابلة و عوامل نجاحها و مزاياها و عيوبها على النحو التالي :

1. تعريف المقابلة :

يقصد بالمقابلة تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة ، حيث يحاول أحدهما و هو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التغيرات لدى المبحوث و التي تدور حول آراءه و معتقداته .

كما تعرف المقابلة على بأنها محادثة بين شخصين ، يبدأ الشخص الذي يجري المقابلة تهدف إلى الحصول على معلومات وثيقة الصلة بالبحث .

و تهدف فلسفة المقابلة إلى التعرف على جوهر الإنسان الذي لا يمكن أن نصل إليه عن طريق المشاهدة ، لأنه لا يرى و لكنه ينعكس في سلوكيات و أفعال يمكن مشاهدتها و من خلال المقابلة تعرف الأسباب و فيها تكمن الحلول و المعالجات .

2. أنواع المقابلة :

تتنوع المقابلات كأداة للبحث و تصنف بطرق عديدة و هي :

أ. تصنيف المقابلات وفقا للموضوع :

- مقابلات بؤرية : و تركز على خبرات معينة أو مواقف محددة و تجارب مر فيها المبحوث مثل : حدث معين أو المرور بتجربة معينة .

- مقابلات إكلينيكية : و تركز على المشاعر و الدوافع و الحوافز المرتبطة بمشكلة معينة مثل : مقابلات الطبيب للمرضى .

ب. تصنيف المقابلات وفقا لعدد الأشخاص :

- مقابلة فردية أو ثنائية : و يلجأ الباحث لهذا النوع إذا كان موضوع المقابلة يتطلب السرية أي عدم إحراج المبحوث أمام الآخرين .

- مقابلة جماعية : و تتم في زمن واحد و مكان واحد ، حيث يطرح الباحث الأسئلة و ينتظر الإجابة من أحدهم و تمثل إجابته إجابة المجموعة التي ينتهي إليها ، كما أنه في بعض الأحيان يطلب من كل فرد في المجموعة الإجابة بنفسه ، و بالتالي يكون رأي المجموعة عبارة عن مجموع استجابات أفرادها .

ج. تصنيف المقابلات وفقا لعامل التنظيم :

- مقابلة بسيطة أو غير موجهة أو غير مقننة : و تمتاز بأنها مرنة بمقدور المبحوث التحدث في أي جزئية تتعلق بمشكلة البحث دون قيد ، كما أن للباحث الحرية في تعديل أسئلته التي سبق و أن عدها .

- مقابلة موجهة أو مقننة من حيث الأهداف و الأسئلة و الأشخاص و الزمن و المكان ، حيث تتم في زمن واحد و مكان واحد و تطرح الأسئلة بالترتيب و بطريقة واحدة .

د. تصنيف المقابلات وفقا لطبيعة الأسئلة :

- مقابلات ذات أسئلة مغلقة و إجابات محددة مثل : (نعم / لا) أو اختيار من متعدد .
- مقابلات ذات أسئلة مفتوحة : تحتاج للشرح و التعبير عن الرأي دون قيود أو إجابات محددة سلفا .
- مقابلات ذات أسئلة مغلقة مفتوحة : و هي تمزج بين النوعين السابقين .

هـ. تصنيف المقابلات وفقا للغرض منها :

- مقابلة استطلاعية مسحية : بهدف جمع بيانات أولية حول المشكلة .
- مقابلة تشخيصية : أي تحديد طبيعة المشكلة و التعرف على أسبابها و رأي المبحوث حولها .
- مقابلة علاجية : أي تقديم حلول لمشكلة معينة .
- مقابلة استشارية : بهدف الحصول على المشورة في موضوع معين .

3. إجراءات المقابلة :

- يتبع الباحث إجراءات معينة عند استخدامه المقابلة كأداة لجمع البيانات المطلوبة من المبحوث و هي :
- أ. الإعداد السابق للمقابلة ، من حيث تحديد المجالات الأساسية التي تدور حولها و إعداد الأسئلة المناسبة و الأداة التي تستخدم في تسجيل البيانات و تحديد مكان المقابلة و زمنها و تحديد أفراد المقابلة .
 - ب. تكوين علاقة مع المبحوث ، و كسب ثقته و ذلك عن طريق تعريف الباحث بنفسه و شرح هدف المقابلة ، و توضيح سبب اختيار المبحوث و إقناع المبحوث بأن البيانات التي يدلي بها هي لغرض البحث ، و تكون محل سرية الباحث ، و إقناعه بأهمية مشاركته في البحث .
 - ج. استدعاء البيانات من المبحوث بالأساليب المناسبة و تشجيعه على الاستجابة .

د. تسجيل إجابات المبحوث ، و أية ملاحظات إضافية و ذلك بتباع أحد أساليب التسجيل المعروفة مثل : الكتابة من الذاكرة بعد الانتهاء من المقابلة ، تقدير إجابات المبحوث على مقياس للتقدير سبق إعداده و التدرب على استخدامه من جانب الباحث ، التسجيل الحرفي لكل ما يقوله المبحوث أو لكل ما يمكن أن يسجل من أقوال ، استخدام أجهزة التسجيل الصوتي و ذلك بعد موافقة المبحوث .

4. عوامل نجاح المقابلة :

إن حرص الباحث على استخدام المقابلة باعتبارها انسب أدوات البحث لنوع المبحوثين عمل غير كاف على الرغم من أهميته إذا لم يراعي عددا من العوامل المسؤولة عن إنجاح المقابلة ، و بالتالي تحقق الهدف من استخدامها و لعل منها :

أ. أن يتم التدريب السابق على إجراء المقابلة ، و ذلك بعمل تدريبات تمثيلية مع زملاء الباحث أو غيرهم بقصد التدرب على طرح الأسئلة و تسجيل الإجابات و تعرف أنواع الاستجابات المتوقع الحصول عليها .

ب. إعداد مخطط للمقابلة ، يتضمن قائمة الأسئلة التي ستوجه إلى مبحوثين كل على حده .

ج. أن تكون الأسئلة واضحة و قصيرة .

د. أن ينفرد الباحث بالمبحوث في حدود ما يسمح به الشرع و التقاليد ، و أن يعمل على كسب ثقته و على حثه على التعاون معه .

هـ. أن يشرح الباحث معنى أي سؤال للمبحوث ، حتى تكون الإجابة مناسبة لغرض الباحث من السؤال .

و. أن يتأكد الباحث من صدق المبحوث و إخلاصه ، و ذلك بان يوجه إليه في أثناء المقابلة أسئلة أخرى يقصد التأكد من ذلك و بإمكان الباحث أن يطمئن إلى صدق المبحوث من خلال ملاحظة طريقة إجابته ، و ما يظهر على وجهه من تعبيرات .

ز. أن يتجنب الباحث التأثير على المبحوث ، فلا يوجي إليه بوجهات نظره أو آراءه و ميوله .

ح. أن يسجل الباحث إجابات المبحوث بدقة و بسرعة .

ط. ألا تتم المقابلة في صورة تحقيق أو محاكمة للمبحوث ، حتى لا يشعر بالضيق و السأم ، و بالتالي رفض التجاوب مع الباحث .

5. مزايا و عيوب المقابلة :

تنقسم المقابلة العلمية بعدد من المزايا و في الوقت ذاته لها بعض العيوب ، و من مزايا و عيوب المقابلة ما

يلي :

أ. مزايا المقابلة :

- إمكانية استخدامها في الحالات التي يصعب فيها استخدام الاستبيان مثل : أن يكون المبحوث صغيرا أو أميا .

- توفر عمقا في الاستجابات ، و ذلك بسبب إمكانية توضيح الأسئلة و تكرار طرحها .

- تستدعي البيانات من المبحوث أيسر من أي طريقة أخرى ، لان الناس بشكل عام يميلون إلى الكلام أكثر من الكتابة .

- توفر إجابات متكاملة من معظم من تتم مقابلتهم .

- توفر مؤشرات غير لفظية تعزز الاستجابات و توضح المشاعر مثل : نبرة الصوت ، و ملامح الوجه ،

و حركة الرأس و اليدين .

- تشعر المبحوث بقيمته الاجتماعية أكثر من مجرد تسلمه استبيان لملئه و إعادته مرة أخرى .

ب. عيوب المقابلة :

- يصعب مقابلة عدد كبير نسبيا من المبحوثين ، لان مقابلة الفرد الواحد تتطلب وقتا طويلا و جهدا كبيرا من الباحث .

- تتطلب مساعدين مدربين على تنفيذها ، و ذلك لتوفير الجو الملائم للمقابلة .

- صعوبة التقدير الكمي للاستجابات و إخضاعها إلى تحليلات كمية خاصة في المقابلة المفتوحة .

- تطلب مهارة عالية من الباحث ، و ذلك لضبط سير فعاليات المقابلة و تتجه نحو الهدف منها .

المطلب الثاني : أداة الملاحظة

يلجأ الباحث إلى استخدام الملاحظة دون غيرها من أدوات البحث ، و ذلك إذا أراد جمع بيانات مباشرة و على الطبيعة عن المبحوث و المتعلقة بمشكلة البحث فقد يخفي المبحوث بعض الانفعالات أو ردود الأفعال عن الباحث في حالة استخدام أدوات مثل : الاستبيان أو المقابلة ، و لكن المبحوث يخفق في حالة استخدام الباحث هذه الأداة .

و الملاحظة العلمية لها مقومات متفق عليها من قبل المتخصصين في منهجية البحث العلمي ، و تتضمن هذه المقومات : تعريف الملاحظة ، و أنواعها ، و خطواتها ، و أدواتها ، و مزاياها و عيوبها ، و هي على النحو التالي :

1. تعريف الملاحظة :

يقصد بالملاحظة الانتباه المقصود و الموجه نحو سلوك فردي أو جماعي معين ، بقصد متابعته و رصد تغيراته ليتمكن الباحث من وصف السلوك فقط ، أو وصفه و تحليله ، أو وصفه و تقويمه .

كما تعني أيضا معاينة منهجية لسلوك المبحوث أو أكثر ، يقوم بها الباحث مستخدما بعض الحواس و أدوات معينة بقصد رصد انفعالات المبحوث و ردود فعله نحو جوانب متعلقة بمشكلة البحث ، و تشخيصها و تنظيمها و إدراك العلاقات فيما بينها .

2. أنواع الملاحظة :

للملاحظة العلمية أنواع تصنف إلى فئات هي :

أ. أنواع الملاحظة وفق التنظيم :

- ملاحظة بسيطة : و هي غير منظمة و تعد بمثابة استطلاع أولي للظاهرة .

- ملاحظة منظمة : و هي المخطط لها من حيث الأهداف ، و المكان ، و الزمن ، و المبحوثين ، و الظروف ، و الأدوات اللازمة .

ب. أنواع الملاحظة وفق دور الباحث :

- ملاحظة بالمشاركة : و هي التي يكون الباحث فيها عضوا فعليا أو سوريا في الجماعة التي يجري عليها البحث .

- ملاحظة بدون مشاركة : و هي التي يكون الباحث فيها بمثابة المراقب الخارجي ، يشاهد سلوك الجماعة دون أن يلعب دور العضو فيها .

ج. أنواع الملاحظة وفق الهدف :

- ملاحظة محددة : و هي التي يكون لدى الباحث تصور مسبق عن نوع البيانات التي يلاحظها أو نوع السلوك الذي يراقبه .

- ملاحظة غير محددة : و هي التي لا يكون لدى الباحث تصور مسبق عن المطلوب من البيانات ذات الصلة بالسلوك الملاحظ ، و إنما يقوم بدراسة مسحية للتعرف على واقع معين .

د. أنواع الملاحظة وفق قرب الباحث من المبحوثين :

- ملاحظة مباشرة : و هي التي تتطلب اتصال مباشر بالمبحوثين بقصد ملاحظة سلوك معين .

- ملاحظة غير مباشرة : و هي التي لا تتطلب اتصال مباشر بالمبحوثين ، و إنما يكتفي الباحث بمراجعة السجلات و التقارير ذات الصلة بالسلوك المراقب للمبحوثين .

3. خطوات الملاحظة :

يتبع الباحث الذي يستخدم الملاحظة العلمية كأداة لجمع البيانات المطلوبة الخطوات التالية :

أ. تحديد أهداف الملاحظة ، فقد تكون لأجل وصف السلوك أو تحليله أو تقويمه .

ب. تحديد السلوك المراد ملاحظته ، لئلا ينتشتت انتباه الملاحظ إلى أنماط سلوكية غير مرغوب في ملاحظتها .

ج. تصميم استمارة الملاحظة على ضوء أهداف الملاحظة و السلوك المراد ملاحظته ، و التأكد من صدقها و ثباتها .

د. تدريب الملاحظ في مواقف مشابهة للموقف الذي سيجري فيه الملاحظة فعلا ، و بعد ذلك يقوم الملاحظ بتقويم تجربته في الملاحظة و استمارة الملاحظة .

هـ. تحديد الوقت اللازم لإجراء الملاحظة ، و لا سيما في تلك الدراسات التي يسمح فيها المبحوث بإجراء الملاحظة أو يكون على علم بإجرائها .

و. عمل الإجراءات اللازمة لإنجاح الملاحظة .

ز. إجراء الملاحظة في الوقت المحدد مع استخدام أداة معينة في تسجيل البيانات .

4. أدوات الملاحظة :

يستعين الباحث بأدوات معينة من أجل جمع البيانات المطلوبة من المبحوثين بصورة دقيقة ، و من هذه

الادوات :

أ. المذكرات التفصيلية ، بقصد فهم السلوك الملاحظ و إدراك العلاقات بين جوانبه كما يمكن الاستعانة بها في دراسة سلوكيات مشابهة .

ب. الصور الفوتوغرافية ، بقصد تحديد جوانب السلوك الملاحظ كما يبدو في صورته الحقيقية لا كما يبدو أمام الباحث .

ج. الخرائط ، بقصد توضيح أمور مثل : توزيع السكان ، و توزيع المؤسسات الاجتماعية في المجتمع و أماكن تواجد المشكلات الاجتماعية في البيئات الجغرافية .

د. استمارات البحث ، بهدف استيفاء البيانات المطلوبة عن العناصر الرئيسية و الفرعية للسلوك الملاحظ دون غيرها بطريقة موحدة .

هـ. نظام الفئات ، بهدف وصف السلوك الملاحظ بصورة كمية .

و. مقاييس التقدير ، بقصد تسجيل السلوك الملاحظ بطريقة كمية ، حيث تنقسم هذه المقاييس إلى رتب متدرجة من الصفر إلى أي درجة يحددها الباحث إذ تعني درجة الصفر عدم المساهمة في المناقشة و تعني الدرجة الأخيرة المساهمة الكاملة في المناقشة .

ز. المقاييس السوسيوومترية ، بقصد توضيح العلاقات الكائنة خلال زمن معين بين المبحوثين بواسطة الرسم .

5. مزايا و عيوب الملاحظة :

للملاحظة عدد من المزايا التي تجعلها أداة فعالة قياسا إلى غيرها من أدوات البحث و في الوقت ذاته لها عيوب و هي على النحو التالي :

أ. مزايا الملاحظة :

- درجة الثقة في البيانات التي يحصل عليها الباحث بواسطة الملاحظة أكبر منها في بقية أدوات البحث ، و ذلك لان البيانات يتم التحصل عليها من سلوك طبيعي غير متكلف .

- كمية البيانات التي يحصل عليها الباحث بواسطة الملاحظة أكثر منها في بقية أدوات البحث ، و ذلك لان الباحث يراقب بنفسه سلوك المبحوثين و يقوم بتسجيل مشاهداته التي تشتمل على كل ما يمكن أن يصف الواقع و يشخصه .

ب. عيوب الملاحظة :

- تواجد الباحث بين المبحوثين له أثر سلبي ، يتمثل في إمكانية تعديل سلوكهم من سلوك طبيعي إلى سلوك مصطنع أو متكلف .
- تقل قيمة الملاحظة في حالة رصد الظواهر المعقدة حتى و إن استخدم الباحث أدوات الملاحظة .
- إمكانية تحيز الباحث عند تسجيله جوانب السلوك المطلوب .
- تأثر السلوك المراد ملاحظته بالعوامل المحيطة به ، الأمر الذي يجعل المبحوثين ينجحون سلوكا غير سلوكهم الطبيعي .
- حاجة الملاحظة إلى الوقت الطويل عند تطبيقها .

المطلب الثالث : رزنامة المقابلة و الأسئلة المعتمدة في الدراسة

1. رزنامة المقابلة : (مصادق عليها من طرف مدير الوكالة محل الدراسة عد للملحق رقم 01 ص : 112)

خلال دراستي تمثلت تفاصيل المقابلة مع موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية حسب محاور الأسئلة كما يلي :

جدول رقم (01) : رزنامة المقابلة 1 و 2 و 3 و 4

رقم المقابلة	المنصب	ساعة المقابلة (تاريخ ، توقيت)	محاور الأسئلة	نسبة الإجابة
1	المدير	2019/04/29 11:30-09:30	المحور الأول : السياسة النقدية .	100%
2	السكرتارية	2019/04/30 10:30-09:30		100%
3	نائب المدير	2019/05/01 11:00-09:15	المحور الثاني : السيولة البنكية .	%100
4	المراقب 1	2019/05/02 11:30-09:45		%95

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

يبين هذا الجدول المقابلات التي تمحورت موضوع السياسة النقدية و السيولة البنكية و نسب إجابة كل

موظف على الأسئلة المطروحة مع التاريخ و الوقت لكل مقابلة .

الأسئلة المتعلقة بهذا المحور في الملحق رقم (03) ص : 115 : 1 .

جدول رقم (02) : رزنامة المقابلة 5 و 6 و 7 و 8

نسبة الإجابة	محاو الأسئلة	ساعة المقابلة (تاريخ ، توقيت)	المنصب	رقم المقابلة
%100	المحور الثالث : أدوات السياسة النقدية .	2019/05/05 10:30-09:30	المكلف بالقروض	5
%100		2019/05/06 10:30-09:30	المكلف بالتمويل	6
%100		2019/05/07 10:40-09:30	مصلحة المنازعات	7
%100		2019/05/08 10:30-09:20	المكلف بالمحافظة	8

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

يبين هذا الجدول المقابلات التي تمحورت موضوع أدوات السياسة النقدية و نسب إجابة كل موظف على
الأسئلة المطروحة مع التاريخ و الوقت لكل مقابلة .

الأسئلة المتعلقة بهذا المحور في الملحق رقم (03) ص : 115 : 2 .

جدول رقم (03) : رزنامة المقابلة 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14

نسبة الإجابة	محاور الأسئلة	ساعة المقابلة (تاريخ ، توقيت)	المنصب	رقم المقابلة
%60	المحور الرابع: أدوات امتصاص فائض السيولة .	2019/05/09 10:15-09:30	المكلف بالمحاسبة و المراقبة	9
%100		2019/05/12 10:30-09:00	المكلف بالمقايضة	10
%100		2019/05/13 11:30-10:00	المراقب 2	11
%95		2019/05/14 10:30-09:30	مصلحة فحص الحسابات	12
%100		2019/05/15 11:00-10:00	مصلحة الصندوق	13
%100		2019/05/16 10:00-09:15	مصلحة عمليات الأوراق المالية والتجارية	14

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

يبين هذا الجدول المقابلات التي تمحورت موضوع أدوات امتصاص فائض السيولة البنكية و نسب إجابة كل موظف على الأسئلة المطروحة مع التاريخ و الوقت لكل مقابلة .

الأسئلة المتعلقة بهذا المحور في الملحق رقم (03) ص : 115 : 2 .

2. الأسئلة المعتمدة في الدراسة : (الملحق 03 ، ص : 115)

أثناء دراستي لموضوع دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية قمت بطرح الأسئلة التالية على موظفي البنك حيث إجابات الموظفين حول هذه الأسئلة كانت تحليل في المبحث الثالث :

- ما رأيكم في السيولة لدى البنك ؟
- في أي سنة تم تسجيل ارتفاع الفائض في السيولة البنكية ؟
- ما هي أسباب فائض السيولة ؟
- ما هي أكثر فئة تضع الودائع في البنك ؟
- هل الفئة الأكثر التي تضع الودائع في البنك لها تأثير اكبر على فائض السيولة عن غيرها من الفئات الأخرى ؟
- كيف يتم إدارة السيولة لدى البنك ؟
- ما هي الأساليب المتخذة لامتناس فائض السيولة البنكية ؟
- ما هي أكثر أداة فعالة لامتناس فائض السيولة أداة الاحتياطي القانوني أم استرجاع السيولة أم تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة ؟
- هل استحداث أدوات السياسة النقدية كان كافيا لامتناس فائض السيولة عن الادوات التقليدية ؟
- هل هناك معوقات تواجهكم لإدارة السيولة ؟
- ما هي نسب الاحتياطي القانوني المطبقة لكل سنة ؟
- ما هي النسبة الإجمالية التي تصل لها نسبة الاحتياطي القانوني من الوعاء الذي على أساسه يتم احتساب الاحتياطي القانوني ؟
- متى تم البدء بتنفيذ أداة استرجاع السيولة ؟

- متى تم البدء بتنفيذ أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة ؟
- ما هي إجمالي الودائع لكل سنة ؟
- ما هي إجمالي القروض لكل سنة ؟
- ما هو عدد الودائع المودعة لدى البنك و عدد القروض الممنوحة من طرفه ؟
- ما هي نسب امتصاص السيولة من خلال أداة الاحتياطي القانوني ؟
- ما هي نسب امتصاص السيولة من خلال أداة استرجاع السيولة ؟
- ما هي نسب امتصاص السيولة من خلال أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة ؟

المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة و تحليلها

بعد دراستنا لموضوع السيولة داخل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة جامعة و دور أدوات السياسة النقدية في تحقيقها نجد أن هذا البنك يعاني من فائض في السيولة و لا يقابل هذا الفائض فعالية كبيرة في التوظيف و تحليل النتائج التالية مبني على أجوبة موظفي البنك على الأسئلة المعتمدة في الدراسة .

المطلب الأول : إشكالية فائض السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة جامعة

على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية توجه نسبة السيولة لضمان حماية المودعين و هي تعبر عن العلاقة بين الأصول السائلة لمدة قصيرة و الخصوم المستحقة لأجل قصير حيث :

نسبة السيولة = الأصول السائلة على المدى القصير / الخصوم المستحقة لأجل قصير %

حيث بدأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطبيقها ابتداء من سنة 2002 .¹

يؤدي غياب التوازن بين موارد و استخدامات البنك إلى ظهور اختلال يتمثل في فائض أو عجز في السيولة ، فقد يكون هذا الاختلال ظرفي أو موسمي فلا يشكل خطورة كبيرة ، أما في حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

وكالة جامعة فقد شهد ارتفاع الفائض المسجل في السيولة البنكية منذ سنة 2012 و في سنة 2014 شهدت انخفاضا ، مما يدل على وجود خلل هيكلي يستدعي البحث عن أسبابه و مصادره و إيجاد حلول له .

لقد عرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تحسنا متواصلا في ظرف يتميز بفائض في السيولة على مستوى السوق النقدية و ادخارات مالية متزايدة ، مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي ، هذا الارتفاع في مستوى السيولة البنكية يفوت على البنك فرصة تحقيق أرباح و توظيف و استثمار تلك الأموال السائلة من جهة ، و عدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات تحفيز الاقتصاد الوطني ، و تعود أسباب فائض السيولة البنكية إلى :

- تزايد حجم الادخار من قبل الأفراد و احتجاجهم على وضع ودائعهم كون البنك وضع نسب فائدة تحفيزية و ذلك لجلب المدخرات .

- نمو الودائع البنكية على القروض لاسيما منها ودائع التجار (أشخاص طبيعيين) بالإضافة إلى الأشخاص الغير مقيمين (المهاجرين) و الذين يودعون مبالغ ضخمة لسنوات متتالية دون سحبها .

فقد عرف نشاط البنك في تجميع الودائع نموا متواصلا على القروض حيث انتقل مجموع الودائع البنكية (ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل) من 8.500.000000 دج سنة 2011 إلى 1.170.000000 دج سنة 2012 ، ثم تنخفض إلى 920.000000 دج سنة 2013 ثم ترتفع إلى 1.033.200000 دج سنة 2014 لتستمر في الارتفاع إلى 1.866.227954 دج نهاية سنة 2015 و 5.504.531061 دج نهاية سنة 2016 . (الملحق 04 + 06 + 07) (ص : 116 - 118 - 119 على التوالي) .

و نشير انه لم يكن لارتفاع الودائع لدى البنك أن يتسبب في ظهور فائض في السيولة البنكية لو أنه كان يستخدمها و يوظفها بطريقة عقلانية ، فقد انتقل مجموع القروض الممنوحة من 32.000000 دج سنة 2011 إلى 15.600000 دج سنة 2012 ثم ترتفع إلى 24.000000 دج سنة 2013 و تنخفض إلى 20.600000 دج سنة 2014 ثم تصل في الارتفاع إلى 350.000000 دج نهاية سنة 2015 ثم انخفاض إلى 100.000000 دج نهاية سنة 2016 .¹ (الملحق 05 + 06 + 07) (ص : 117 - 118 - 119 على التوالي) .

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

جدول رقم (04) : إجمالي الودائع البنكية المودعة لدى البنك خلال الفترة 2011 - 2018

السنوات	عدد الودائع (D)	مجموع الودائع (D)
2011	45	8.500.000000
2012	63	1.170.000000
2013	75	920.000000
2014	109	1.033.200000
2015	120	1.866.227954
2016	139	5.504.531061
2017	259	1.209.067519
2018	324	9.762.089979

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

جدول رقم (05) : إجمالي القروض البنكية الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة 2011 - 2018

السنوات	عدد القروض	مجموع القروض (C)
2011	40	32.000000
2012	41	15.600000
2013	30	24.000000
2014	40	20.600000
2015	32	350.000000
2016	22	100.000000
2017	34	90.432000
2018	41	40.366000

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- تجاوز الادخار على حجم الاستثمار ، حيث يفوق حجم الودائع البنكية بكثير حجم القروض البنكية ، لذا يتطلب من البنك أن يقوم بتوظيف الأموال القابلة للإقراض في قنوات استثمارية بدل التركيز على القروض التجارية و منها قروض الاستيراد ، و يبين الجدول التالي الفرق بين موارد البنك و استخداماته الذي يعكس فائض السيولة البنكية .

جدول رقم (06) : تطور فائض الودائع البنكية على القروض البنكية خلال الفترة 2011 - 2018

السنوات	مجموع الودائع (D)	مجموع القروض (C)	الفرق (D - C)
2011	8.500.000000	32.000000	8.468.000000
2012	1.170.000000	15.600000	1.154.400000
2013	920.000000	24.000000	896.000000
2014	1.033.200000	20.600000	1.012.600000
2015	1.866.227954	350.000000	1.516.227954
2016	5.504.531061	100.000000	5.404.531061
2017	1.209.067519	90.432000	1.118.635519
2018	9.762.089979	40.366000	9.721.723979

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن الفائض في السيولة النقدية لدى البنوك لا يعني أنها سليمة ، بل أن هنالك مشكل في فعالية سياسة القروض ، و أن هذه البنوك لا تقدم الكثير للاقتصاد ، و ما يدل على ضعف الوساطة البنكية أن الموارد المجمعة لدى البنك المتمثلة في الودائع بجميع أنواعها تعادل أضعاف الاستخدامات المتمثلة في القروض في اغلب السنوات ما يعبر عن الإفراط الكبير في السيولة ، كما أن جانب الاستخدامات يعبر عن عدم استغلال هذه الموارد فيما يستدعي العمل على وضع سياسة تساهم في جمع الموارد و استخدامها في الوقت نفسه .¹

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

المطلب الثاني : الادوات المتخذة لامتنصاص فائض السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة جامعة
بعد أن كان البنك المركزي يتدخل من خلال أدوات السياسة النقدية من اجل التحكم في معدلات التضخم ، و
بعد أن كان مصدر توفير السيولة للبنوك بإعادة تمويلها ، و عليه تم إيجاد الادوات التالية للتحكم في السيولة
البنكية :

1. أداة الاحتياطي القانوني :

تؤدي آلية الاحتياطي القانوني دورا مهما في التحكم في السيولة البنكية من خلال تجميد جزء من الودائع التي
تحصل عليها البنك في حساب لدى البنك المركزي ، و تعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي القانوني في
الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي ، فيفرض بنك الجزائر معدل الاحتياطي القانوني
على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة جامعة فتقل النقود المتاحة لديه و بالتالي يقلل من منح الائتمان و هذا
ما يؤدي إلى تخفيض السيولة الفائضة لديه ، حيث تم رفعه من 8 % سنة 2012 إلى 12 % سنة 2013 و
كذلك في سنة 2015 أما سنة 2014 لم تكن متاحة من طرف البنك ليبقى حتى تم خفضه إلى 8 % سنة
2016 ليصل في الانخفاض إلى 4 % سنة 2017 ، ثم تم رفعه إلى 8 % سنة 2018 ليصل إلى 12 %
سنة 2019 حسب التعلية الصادرة مؤخرا في 14 فيفري 2019 من قبل بنك الجزائر .¹ (الملحق 07)

جدول رقم (07) : نسب الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2011 - 2018

السنوات	2012	2013	2015	2016	2017	2018
الاحتياطي القانوني	8%	12%	12%	8%	4%	8%

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

2. أداة استرجاع السيولة :

تعتبر أداة استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها كأسلوب لسحب فائض السيولة ، و قد دخلت حيز التنفيذ لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية منذ سنة 2012 ، و تعتمد أداة استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في حال لديه سيولة فائضة من خلال الإعلان عن مناقصة و يتم اعتبارها توظيف على بياض بمعدل فائدة ثابت أو متغير .

3. أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة :

جاء تطبيق أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي و قد شرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطبيقها منذ سنة 2012 ، و تعبر عن توظيف لفائض السيولة الموجود ببنك الفلاحة و التنمية الريفية لدى بنك الجزائر ، و ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لبنك الجزائر ، يستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها و معدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر ، و قد حدد مجلس النقد و القرض تسهيلة الوديعة بنسبة 0.25 % من مجموع الودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2012 على أن يتم إيداع قيمة هذه النسبة في صندوق ضمان الودائع البنكية في أجل أقصاه 15 ديسمبر 2013 .

و لقد اكتملت تشكيلة الأدوات غير المباشرة في إطار تنفيذ السياسة النقدية لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية كما يلي :

- احتياطي قانوني من 8 % سنة 2012 إلى 12 % سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 ، ثم 8 % سنة 2016 إلى 4 % سنة 2017 ، ثم 8 % سنة 2018 .

- استرجاع السيولة ل 3 أشهر سنة 2015 ، حددت المناقصة لسنة (06) أشهر كأقصى تقدير عوض ثلاثة أشهر و بنسبة فائدة أكثر تحفيزا¹ . (الملحق 07)

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة التي حددت ب 0.25 % من مجموع الودائع البنكية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2012 .

و قد ساهمت الأدوات الثلاثة السابقة الذكر في امتصاص فائض السيولة وفق التوزيع الآتي : (الملحق 07)

جدول رقم (08) : نسب امتصاص السيولة بحسب كل نوع من الادوات خلال الفترة 2011 - 2018

السنوات الادوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
استرجاع السيولة	65.04	38.33	57.29	36.29	42.95	25.06	39.16	21.75
تسهيله الوديعة	05.04	38.94	24.04	47.21	39.76	40.29	20.45	31.25
الاحتياطي القانوني	23.55	16.73	12.67	10.14	11.29	13.12	15.26	19.70

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال البيانات المبينة في الجدول يظهر أن الاستعمال المنتظم لأدوات استرجاع السيولة و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة و الاحتياطي القانوني في إدارة السياسة النقدية يبين الأولوية التي يمنحها بنك الجزائر لتحسين ضبط السيولة البنكية .¹

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

من خلال ما سبق ، فان التنسيق بين الأدوات الثلاثة للسياسة النقدية مكن بنك الفلاحة و التنمية الريفية من ممارسة سياسة نقدية خلال الفترة 2011 - 2018 ، تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة البنكية خاصة و انه تم تعزيز الاحتياطي القانوني كأداة تقليدية للسياسة النقدية و بعدها تم اعتماد آلية استرجاع السيولة و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة اللتين قد مكنتا السلطات النقدية إلى ابعاد حد من سحب المبالغ الفائضة من السيولة البنكية .¹

¹ . معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة - 2019 .

خلاصة الفصل الثالث

حاولت من خلال هذا الفصل أن اسقط الجزء النظري على الدراسة الميدانية و ذلك بدراسة السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة جامعة و دور أدوات السياسة النقدية في تحقيقها له ، مرورا بماهيته و أهدافه و المهام الموكل بها ، و تبين أن هناك فائض في السيولة حيث شكلت الودائع البنكية مصدرا هاما لارتفاع أحجام السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أصبح يشهد فائضا هيكليا مما استدعى استحداث آليات جديدة لامتصاصه ، فقد اعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أداة الاحتياطي القانوني و بشكل كبير على أداة استرجاع السيولة و تسهيله الودائع ، و يرجع ذلك لمرونة الأدوات و سرعة استجابتهما للتغيرات التي تحصل على أحجام السيولة البنكية و امتصاص اكبر قدر من السيولة الفائضة .

الخاصة العامة

الخاتمة العامة

من خلال دراسة موضوع السياسة النقدية و السيولة البنكية التي أدت إلى معرفة أن أدوات السياسة النقدية لها دور فعال في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية ، فالسياسة النقدية تعتبر إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية حيث تتعدى تأثيراتها السياسات الأخرى لما توفره من سيولة لازمة للاقتصاد ، إضافة إلى مساهمتها الفعالة في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، تحقيق النمو الاقتصادي ، التشغيل الكامل ، التحكم في معدلات التضخم و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و استقرار أسعار الصرف .

تستعمل أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهدافها حيث تتكون من أدوات مباشرة و التي تستخدم قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما ، و تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما و نوعا ، و أدوات غير مباشرة تعتمد على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض و طلب النقود بطريقة تسمح بادراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية .

و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن البنك المركزي يعتمد على الادوات النقدية الغير مباشرة ، مركزا في ذلك على أداة الاحتياطي القانوني إلى جانب الادوات الحديثة كأداة استرجاع السيولة و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة ، الأمر الذي جعله يتحكم بشكل فعلي في فائض السيولة مدعما بذلك الاستقرار النقدي ، و عليه يمكن القول أن أدوات السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة 2011 – 2012 فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي .

ويمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه و من خلال بحثنا المستمر الإجابة على الفرضيات المطروحة و استخلاص النتائج و التوصيات المقترحة و آفاق البحث نلخصها في النقاط التالية :

نتائج اختبار الفرضيات:

❖ **الفرضية الأولى :** تعتبر السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي .

أثبتت هذه الفرضية صحتها في المطلب الأول الذي هو في المبحث الأول التابع للفصل الأول بأن السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للمعروض و لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد و ذلك باستخدام مجموعة من الادوات لتحقيق الاستقرار و التوازن النقدي .

الختامة العامة

❖ **الفرضية الثانية :** يتم إدارة السيولة البنكية من خلال مجموعة من النسب ، و تؤثر فيها عمليات

السحب و الإيداع ، و المخاطر المترتبة عليها هي عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته عند

الاستحقاق .

توصلنا إلى صحة هذه الفرضية في المطلب الثالث و الرابع التابعين للمبحث الثاني في الفصل الأول من خلال انه يتم إدارة السيولة البنكية من خلال مجموعة من النسب لمعرفة كفاية السيولة النقدية في البنك بالإضافة إلى مجموعة من النظريات ، و يؤثر في هذه السيولة عوامل داخلية منها تحديد أسعار الصرف و الفائدة و أخرى خارجية منها عمليات السحب و الإيداع على الودائع ، و المخاطر المترتبة عليها هي عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته عند الاستحقاق و كذلك عدم قدرته على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسيلها بأسعار غير عادلة .

❖ **الفرضية الثالثة :** يقوم البنك المركزي باستخدام آليات مختلفة متمثلة في أدوات السياسة النقدية لضبط

السيولة ، و من بين نتائج تطبيق أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية هي امتصاص الفائض

منها و بالتالي المحافظة على استقرار الأسعار .

أثبتت هذه الفرضية صحتها في المطلب الأول و الثاني و الثالث التابعين للمبحث الأول و أيضا في المطلب الثاني التابع للمبحث الثاني وهذا في الفصل الثاني بأن البنك المركزي يقوم باستخدام مختلف الآليات و المتمثلة في أدوات السياسة النقدية أساسا بالإضافة إلى آليات أخرى و لمواجهة فائض السيولة و ضبطها لجأ البنك المركزي إلى التدخل في السوق النقدية ، و من بين نتائج تطبيق أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية هي امتصاص الفائض منها و بالتالي المحافظة على استقرار الأسعار أيضا بتطبيق سياسة توسعية تحقق تمويل عجز الميزانية العامة و إعادة تمويل الجهاز البنكي الذي يعاني من عجز في سيولته و بتطبيق سياسة انكماشية الذي يتحول فيها الجهاز البنكي من مقترض للسيولة إلى مقرض لها مما جعله في غنى تام عن اللجوء إلى البنك المركزي .

❖ **الفرضية الرابعة :** نعم لدى أدوات السياسة النقدية فعالية في تحقيق السيولة اللازمة لدى بنك الفلاحة

و التنمية الريفية وكالة جامعة .

الختاتمة العامة

تبينت صحة الفرضية في المطلب الثاني التابع للمبحث الثالث في الفصل الثالث و ذلك لان بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة - يعالج فائض السيولة بتطبيق مختلف أدوات السياسة النقدية و استحداث آليات جديدة لامتناس هذا الفائض فقد اعتمد هذا البنك على أداة الاحتياطي القانوني و بشكل كبير على أداة استرجاع السيولة و تسهيلة الودائع المغلة للفائدة و يرجع ذلك لمرونة الأدوات على السيولة و امتناس أكبر قدر من الفائض .

نتائج الدراسة :

انتهت الدراسة بالتوصل إلى النتائج التالية :

❖ النتائج النظرية : تتلخص نتائج الدراسة النظرية فيما يلي :

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض إدارة كل من النقود والائتمان و الرقابة عليها وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد و التأثير عليها و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تهدف إليها الحكومة .
- يسعى البنك المركزي إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية و ذلك بتباعه إستراتيجية معينة تبدأ بتحقيق الأهداف الأولية كحلقة بداية ثم أهداف وسيطية للوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير مباشرة على الناتج المحلي و مكوناته .
- يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية و المسؤول المباشر على رسم و تنفيذ السياسة النقدية جملة من الأدوات المباشرة و الغير مباشرة و التي يتحكم من خلالها في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم و نوع الائتمان البنكي من اجل تحقيق الأهداف المسطرة سواء كانت أولية أو وسيطية أو نهائية، و هذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما .
- ينتقل اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال قنوات انتقال السياسة النقدية التي يبلغ بها اثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط .
- تعتبر السيولة أهم مؤشر مالي دال على ملاءة البنك التجاري ، و توصلنا أن المشكلة الحقيقية تكمن في إدارة هذه السيولة بالأسلوب الذي يحقق للبنك التجاري التوازن ما بين السيولة و الربحية للمحافظة على سلامة المركز المالي لهذا البنك .

الخاتمة العامة

- السيولة تعني قدرة البنك على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة و بدون خسارة فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد و إنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة باعتبار أن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، و لهذا تلجا البنوك إلى العديد من الادوات التي تساعدها على تحقيق المرونة في إدارتها لسيولتها النقدية دون أن تتعرض لمخاطر من جراء ذلك .

- تحتفظ البنوك التجارية بالسيولة لمواجهة الطلب على الودائع بأنواعها و تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل أو الاقتراض من البنوك الأخرى هذا من جهة ، و من جهة أخرى لاستغلال فرص الاستثمار باعتبار البنوك احد المؤسسات التجارية التي تسعى بمجملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، فتقسم السيولة إلى قانونية و سيولة إضافية و سيولة احتياطية ، حيث يتم الحصول على السيولة من جانب الأصول من خلال بيع بعض الأصول قبل استحقاقها و من جانب الخصوم من خلال تنمية الودائع .

- تعني إدارة السيولة البنكية معرفة احتياجات البنك من النقد و الأصول السائلة و كيفية مواجهة هذه الاحتياجات ، و تعبر هذه الاحتياجات عن كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها و التي تعتبر احد المشكلات الأساسية التي تستحوذ على الاهتمام في الجهاز المصرفي و يرجع ذلك إلى أن زيادة السيولة المحتفظ بها نتيجة عدم توظيف تلك الأموال السائلة الزائدة و نقص السيولة تعني انهيار البنك و عجزه على الوفاء بودائع عملائه ، فتعتمد البنوك لإدارة سيولتها على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها و بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالإضافة إلى مجموعة من النظريات .

- تؤثر على السيولة البنكية عوامل داخلية و أخرى خارجية فالبنك عليه أن يهتم بتأثير هذه العوامل ، كما تعرف مخاطر السيولة على أنها عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى .

- يقوم البنك المركزي باستخدام مختلف أدوات السياسة النقدية من مباشرة و غير مباشرة و لمواجهة فائض السيولة الذي ميز السوق النقدية بين البنوك لجأ البنك المركزي لغرض ضبط السيولة و التحكم في وتيرة نموها إلى التدخل في هذه السوق ففي ظروف سياسة انكماشية و توسعية قامت السياسة النقدية بامتصاص السيولة من خلال هذه الادوات بما يسمح بالمحافظة على استقرار الأسعار كهدف رئيسي .

❖ **النتائج التطبيقية :** من خلال الدراسة التي قمت بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة جامعة

استنتج ما يلي :

الخاتمة العامة

- تبين أن هناك فائض في السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة - حيث شكلت الودائع البنكية مصدرا هاما لارتفاع أحجام السيولة لدى هذا البنك .
- الفائض الهيكلي الذي شهده بنك الفلاحة و التنمية الريفية استدعى استحداث آليات جديدة لامتناعه هي أداة استرجاع السيولة و أداة تسهيل الودائع المغلة للفائدة .
- اعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أداة الاحتياطي القانوني و بشكل كبير على أداة استرجاع السيولة و تسهيل الودائع المغلة للفائدة ، و يرجع ذلك لمرونة الأدوات و سرعة استجابتهما للتغيرات التي تحصل على أحجام السيولة البنكية و امتصاص أكبر قدر من السيولة الفائضة .

اقتراحات :

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات المتوصل إليها :

- العمل على تنشيط السوق المالية كونها ستساهم في توفير فرص لتوظيف السيولة البنكية خارج السوق النقدية .
- تحفيز على تمويل المشاريع و الاستثمارات و ذلك بتسهيل إجراءات منح القروض .
- نشر الوعي البنكي لدى الجمهور .
- تنويع أدوات السياسة النقدية و إعادة تفعيل الأدوات التي لم تعد قيد الاستعمال .
- جعل التحكم في وتيرة السيولة البنكية و ضبطها من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية .

آفاق الدراسة :

في هذا الإطار و بناء على الدراسة التي قمت بها يمكن طرح مواضيع جديدة بالبحث مستقبلا و هي :

- فعالية ضبط السيولة البنكية لدى البنوك التجارية .
- إشكالية فائض السيولة لدى البنوك و الأدوات المناسبة لامتناعه .
- فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة البنكية لدى البنوك الجزائرية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : الكتب :

1. أبو الفتوح علي ناقة احمد ، نظرية النقود و الأسواق المالية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، مصر ، 2001 .
2. الحلاق سعيد سامي و العجلون محمد محمود ، النقود و البنوك و البنوك المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .
3. الدليمي عوض فاضل إسماعيل ، النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، العراق ، 1990 .
4. العيادي احمد صبحي ، إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 .
5. السيد الهواري ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1981 .
6. السمهوري محمد سعيد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الشروق ، الأردن ، 2012 .
7. النشرتي مصطفى ، السياسات النقدية و المصرفية ، ط 2 ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، 1984 .
8. برعي محمد خليل و سويبي عبد الهادي ، النقود و البنوك ، مكتبة نهضة الشروق ، مصر ، 1984 .
9. بن هاني حسين ، اقتصاد النقود و البنوك المبادئ و الأساسيات ، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 .
10. حماد طارق عبد العال ، إدارة السيولة في الشركات و المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2012 .
11. حنفي عبد الغفار و عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 – 2004 .
12. ذيب سوزان سمير وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2012 .
13. رحيم حسين ، النقد و السياسة النقدية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 .
14. رحيم حسين ، الاقتصاد المصرفي ، دار بهاء للنشر و التوزيع ، قسنطينة ، 2008 .

15. سيد علي عبد المنعم ، اقتصاديات النقود و المصارف ، الأكاديمية للنشر ، الأردن ، 1988 .
16. شامية احمد زهير ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار الجامعة الإسكندرية ، مصر ، 2007 .
17. عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاد النقود و البنوك ، دار الجامعة ، مصر ، 2007 .
18. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .
19. كنعان علي ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2012 .
20. لعمارة جمال ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 .
21. مطر محمد و فايز تيمم ، إدارة المحفظة الاستثمارية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005 .
22. مفتاح صالح ، النقود و السياسة النقدية المفهوم ، الأهداف ، الادوات ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2005 .
23. ملاك وسام ، النقود و السياسات النقدية الداخلية ، قضايا نقدية و مالية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2000 .
24. ناصر سليمان ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، مكتبة الريام ، الجزائر ، 2006 .
25. يوسف حسن يوسف ، البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول ، دار التعلم الجامعي ، مصر ، 2014 .

ثانيا : مذكرات و أطروحات علمية :

1. اسعد إيمان ، فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2016 – 2017 .
2. اكن لونيس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 – 2011 .
3. بقبق ليلي أسهمان ، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية دراسة قياسية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2014 – 2015 .
4. بن لدغم فتحي ، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك و مالية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2011 – 2012 .
5. جبار بشرى ، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية تأمينات و تسيير المخاطر ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2012 – 2013 .
6. حمني حورية ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2005 – 2006 .
7. ديبونة محمد الصغير ، اثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2016 – 2017 .

8. سنوسي خديجة ، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2014 – 2015 .
9. شبيرة يمينة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2015 – 2016 .
10. شملول حسينة ، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر ، 2001 .
11. صيود سهام ، تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2012 – 2013 .
12. عاشور ناجية ، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013 – 2014 .
13. لونيسي هدى ، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 – 2012 .

ثالثا : مجالات علمية :

1. الشماع خليل محمد حسن ، إدارة السيولة في المصرف التجاري ، مجلة كلية الكويت للعلوم الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الخامسة ، العدد 2 ، 2012 .
2. رجراج وهيبة ، إدارة السيولة البنكية في البنوك التجارية و دور البنك المركزي في تنظيمها ، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، العدد 05 ، 2014 .

3. عبد الفتاح احمد ، قرارات لجنة بازل و إدارة الأموال في البنوك ، مجلة المصارف العربية ، العدد 16 ، مصر ، 1994 .

رابعاً : محاضرات :

1. ساعد ابتسام ، السياسة النقدية و معالجات التضخم ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، 2016 – 2017 .

2. لحيلح الطيب ، الأدوات الكمية للسياسة النقدية ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، تخصص مالية ، 2014 – 2015 .

خامساً : مراجع باللغة الأجنبية :

1. Ross and Peter , commercial Bank management , ed , irwine , Mc Graw-hill , 1999 .

2. zaphaniah akunga maaka ، the relationship between liquidity risk and financial performance of commercial banks in Kenya ، October ، 2013 .

الملاحق

الفهرس

الفهرس

الصفحة	المحتويات
IV	الإهداء
V	الشكر والتقدير
VII-VI	ملخص البحث
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
أ - خ	مقدمة
37 - 1	الفصل الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية
3	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية
4	المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية
12	المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية
18	المطلب الرابع : قنوات انتقال السياسة النقدية
23	المبحث الثاني : ماهية السيولة البنكية
23	المطلب الأول : مفهوم و أهمية السيولة البنكية
26	المطلب الثاني : أنواع و مصادر السيولة البنكية
28	المطلب الثالث : إدارة السيولة البنكية
34	المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في السيولة البنكية و مخاطرها
37	خلاصة الفصل الأول
66 - 38	الفصل الثاني : العلاقة بين متغيرات الدراسة
39	تمهيد الفصل الثاني
40	المبحث الأول : آليات البنك المركزي في الرقابة على السيولة كأداة لإدارة السياسة النقدية
40	المطلب الأول : الآليات الغير مباشرة
42	المطلب الثاني : الآليات المباشرة
44	المطلب الثالث : آلية البنك المركزي في ضبط السيولة

46	المبحث الثاني : نتائج تطبيق أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية
46	المطلب الأول : العلاقة بين السيولة و الربحية في البنوك التجارية
49	المطلب الثاني : تأثير أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية
66	خلاصة الفصل الثاني
98 – 67	الفصل الثالث : دراسة ميدانية لدور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة جامعة –
68	تمهيد الفصل الثالث
69	المبحث الأول : نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة جامعة –
69	المطلب الأول : ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة جامعة –
74	المطلب الثاني : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة جامعة –
75	المطلب الثالث : وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة جامعة –
76	المبحث الثاني : أدوات جمع البيانات
76	المطلب الأول : أداة المقابلة
81	المطلب الثاني : أداة الملاحظة
86	المطلب الثالث : رزمة المقابلة و الأسئلة المعتمدة في الدراسة
90	المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة و تحليلها
90	المطلب الأول : إشكالية فائض السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة جامعة –
94	المطلب الثاني : الادوات المتخذة لامتصاص فائض السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة جامعة –
98	خلاصة الفصل الثالث
99	الخاتمة
105	قائمة المراجع
111	الملاحق
122	الفهرس

الفهرس

الصفحة	المحتويات
IV	الإهداء
V	الشكر والتقدير
VII-VI	ملخص البحث
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
أ - خ	مقدمة
37 - 1	الفصل الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية
3	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية
4	المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية
12	المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية
18	المطلب الرابع : قنوات انتقال السياسة النقدية
23	المبحث الثاني : ماهية السيولة البنكية
23	المطلب الأول : مفهوم و أهمية السيولة البنكية
26	المطلب الثاني : أنواع و مصادر السيولة البنكية
28	المطلب الثالث : إدارة السيولة البنكية
34	المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في السيولة البنكية و مخاطرها
37	خلاصة الفصل الأول
66 - 38	الفصل الثاني : العلاقة بين متغيرات الدراسة
39	تمهيد الفصل الثاني
40	المبحث الأول : آليات البنك المركزي في الرقابة على السيولة كأداة لإدارة السياسة النقدية
40	المطلب الأول : الآليات الغير مباشرة
42	المطلب الثاني : الآليات المباشرة
44	المطلب الثالث : آلية البنك المركزي في ضبط السيولة

46	المبحث الثاني : نتائج تطبيق أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية
46	المطلب الأول : العلاقة بين السيولة و الربحية في البنوك التجارية
49	المطلب الثاني : تأثير أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية
66	خلاصة الفصل الثاني
98 – 67	الفصل الثالث : دراسة ميدانية لدور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة -
68	تمهيد الفصل الثالث
69	المبحث الأول : نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة -
69	المطلب الأول : ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة -
74	المطلب الثاني : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة -
75	المطلب الثالث : وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة -
76	المبحث الثاني : أدوات جمع البيانات
76	المطلب الأول : أداة المقابلة
81	المطلب الثاني : أداة الملاحظة
86	المطلب الثالث : رزمة المقابلة و الأسئلة المعتمدة في الدراسة
90	المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة و تحليلها
90	المطلب الأول : إشكالية فائض السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة -
94	المطلب الثاني : الأدوات المتخذة لامتناس فائض السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة جامعة -
98	خلاصة الفصل الثالث
99	الخاتمة
105	قائمة المراجع
111	الملاحق
122	الفهرس